جامعة
المنصورة
كلية الآداب

الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية التى طرأت على القرية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير
دراسة حالة على قرية الطويلة بمحافظة الدقهلية

إعداد
دكتور / دينا محمد السعيد أبو العلا
مدرس بكلية الآداب –جامعة المنصورة

مجلة كلية الآداب – جامعة المنصورة
العدد الرابع و الخمسون – يناير ٢٠١٤

الظواهر الاقتصادية و الاجتماعية التى طرأت على القرية المصرية بعد ثورة ٢٥ يناير دراسة حالة على قرية الطويلة بمحافظة الدقهلية

د. دينا محمد السعيد أبو العلا

المقدمـــــــة :

إن تاريخ مصر ملىء بأحداث التغير و التحولات التى أخذت كل الأشكال المختلفة ، وقد مر المجتمع المصرى بعدة مراحل من التطور خلال النصف الثاني من القرن الماضى ، لعبت فيها العوامل الخارجية و الأحداث الداخلية : السياسية و الثقافية والاقتصادية دوراً مؤثراً و مغايراً ، و لتسهيل تناول هذه المراحل نفترض منهجياً تقسيم هذه الفترة إلى أربع مراحل هى:

١_ **المرحلة الأولى** من (٥٢-١٩٦٧) وقد حدث في هذه المرحلة تغيرات كثيرة ، فإنه بقيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ تم التحول من الملكية إلى النظام الجمهورى الذى حظى بشعبية كبيرة ، و قوة تغيير ، ورغم ذلك يرى بعض الاقتصاديين أنه في كل الأحوال لم يكن التغيير شاملا و عميقاً على النحو الذى يغير من طبيعة الانتاج في المجتمع تغييراً جذرياً.

٢_المرحلة الثانية : (١٩٦٧- ١٩٧٢) وهى مرحلة بدأت عقب النكسة التى غيرت كثيراً من المواقف ، وأدت إلى الاستعداد لحرب التحرير خلال ست سنوات ، وكان المناخ في هذه الفترة مناخ استعداد لحرب و تحفز و تعبئة ، حيث انهارت كثير من المرافق ، مما أدى إلى توقف خطط التنمية الاقتصادية بعد عام ١٩٧٦ لفترة ، وكان ذلك على حساب معدلات التوظيف ، وإيجاد فرص العمل ، و فتحت أبواب الهجرة إلى الدول الخليجية و العربية.

٣_ **المرحلة الثالثة** (١٩٧٣-١٩٨٥) والتى شهدت عملية البناء وازدياد التعمير ، وتشجيع الاستثمار ، وتدفق الأموال العربية ، و ازدياد إنتاج البترول ، وأيضا زادت هجرة العاملين إلى الدول العربية بأعداد كبيرة ، وبدء تشغيل قناة السويس ، وكانت هذه المرحلة نقطة تحول إيجابى ، وكذلك بدأ إحلال قيم الاستهلاك محل

قيم العمل المنتج بسبب الهجرة الخارجية لاسيما على مستوى المناطق الريفية ، إذ تشير الدراسات إلى أن عودة المهاجرين إلى قراهم يكون مصحوباً بالعزوف عن ممارسة العمل الزراعى المنتج ، و البحث عن استثمارات في مجال نشاط آخر.

٤ **المرحلة الرابعة** (١٩٨٥-٢٠٠٠) وهى مرحلة بداية الحديث عن الاصلاح الاقتصادى سنة ١٩٨٥ و أهم ما يميز هذه المرحلة هو العملية الاقتصادية الاصلاحية و التوجه نحو آليات السوق ، وتحرير الاقتصاد من التدخل الحكومى في إطار ما اصطلح على تسميته **الاصلاح الاقتصادى** ، وما يرتبط به ولو بطريق غير مباشر من زيادة الاستثمارات الأجنبية في القطاعات المختلفة ، و ارتبط بالإصلاح الاقتصادى إعادة هيكلة الاقتصاد المصرى و مواجهة زيادة حجم الداخلين الجدد لسوق العمل نتيجة ارتفاع معدلات النمو السكاني[١]

وعلى الرغم من أن القرية المصرية تتميز بصور و أشكال معقدة من العلاقات الاقتصادية و الاجتماعية التي تسود داخلها ، والتي تعمل على استمرارية النسق الاقتصادى في أداء دوره من أجل استمرار البناء الاجتماعى القائم في القرية ككل. [٢] إلا أن القرية المصرية شهدت تغيرات واسعة النطاق شملت مختلف مجالات وصور الحياة ، وذلك في أعقاب حرب أكتوبر وإعلان الدولة عن تبنى سياسة الانفتاح الاقتصادى ، وفتح الباب على مصراعيه أمام رؤوس الأموال الوطنية و الهجرة العمالية للخارج و الأخذ بصفة عامة بالأسلوب الرأسمالى في الإدارة و الحكم، فقد انعكست تلك السياسات على مجمل الأوضاع في القرية ودفعت بها في اتجاه التغير المكثف، كما حدثت تغيرات واضحة في طبيعة الأنشطة الإنتاجية بها، و حدث تغيير واضح في التركيب المهنى ، وسوق العمل ، واتساع نطاق المهن و الحرف والأنشطة غير الزراعية وتغير نظم العمل ووسائل الإنتاج الزراعى والتركيب المحصولى وأساليب الاستثمار ، و مستويات الدخول ، و أنماط الاستهلاك ومستويات المعيشة بصفة عامة . [٣]

مشكلة البحث :

شهد المجتمع المصرى فى أعقاب ثورة ٢٥ يناير ، عديداً من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية ، فرضتها المتغيرات المستحدثة التى أعقبت الثورة ، و التى تمثلت فى توقف عجلة الانتاج ، والأزمة الاقتصادية التى عانى منها المجتمع المصرى ، والزيادة المطردة فى الأسعار ، وما أفرزته من ضغوط على الأسرة المصرية عامة ، و الأسرة الريفية خاصة ، ومن المعروف أن الريف المصرى يعانى من الفقر أكثر من الحضر ، وذلك لأسباب عديدة لعل أهمها عدم الاهتمام بتنمية الريف التنمية الحقيقية . ويحاول البحث الراهن الوقوف على أهم التغيرات الاقتصادية(البطالة وقلة فرص التشغيل ، الفقر ،البناء على الأراضى الزراعية) والاجتماعية (التلوث ، التعليم ، الصحة) التى شهدها الريف فى أعقاب ثورة ٢٥ يناير

أهداف البحث :

ينطلق البحث الراهن نحو تحقيق هدفين أساسيين :

(١)رصد أهم التحولات الاقتصادية في القرية بعد ثورة ٢٥ يناير .

وينبثق عن هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية :

(أ) التعرف على تأثير المشكلات الاقتصادية بعد الثورة في زيادة معدلات البطالة .

(ب) التعرف على أسباب الاتجاه نحو البناء على الأراضى الزراعية .

(ج) إلى أى مدى تأثرت القرية بتباطؤ عجلة الانتاج بعد ثورة ٢٥ يناير .

(٢)رصد أهم التحولات الاجتماعية في القرية بعد ثورة ٢٥ يناير .

وينبثق من هذا الهدف الأهداف الفرعية الآتية :

(أ) التعرف على مدى تأثير الثورة في السياسة التعليمية في القرية ، و أهم التغيرات التى طرأت عليها

(ب) التعرف على التغيرات التى طرأت على الخدمات الصحية في القرية بعد ثورة ٢٥ يناير.

(ج) إلى أى مدى أثرت حالة الانفلات الأمنى على الانتاج في القرية و مدى انتشار الجرائم بها بعد ثورة ٢٥ يناير.

(د) التعرف على مدى مشاركة القرويين في العملية الانتخابية بعد ثورة ٢٥ يناير .

تساؤلات البحث :

(١)ما أهم التغيرات الاقتصادية في القرية بعد ثورة ٢٥ يناير؟

(٢)ما أهم التغيرات الاجتماعية في القرية بعد ثورة ٢٥ يناير؟

(٣)ما تأثير الانفلات الأمنى على القرية ؟

(٤)ما أسباب اتجاه القرويين إلى البناء على الأرض الزراعية ؟

(٥)ما أهم المشكلات التى تعانى منها القرية بعد ثورة ٢٥ يناير ؟

(٦)ما أهم التغيرات التى شهدتها القرية بعد ثورة ٢٥ يناير؟

المنهــج والأدوات:

اعتمدت الدراسة على منهج دراسة الحالة والذى يعد أحد المناهج الهامة فى البحوث الاجتماعية حيث يهدف إلى وصف وتفسير الخبرات الشخصية والسلوك الاجتماعى.

أدوات جمع البيانات :

استعانت الباحثة بدليل المقابلة كأداة من أدوات جمع المادة الميدانية اشتمل على ثلاثة محاور هى: البيانات الأولية ، التغيرات الاقتصادية فى القرية بعد ثورة ٢٥ يناير ، التغيرات الاجتماعية فى القرية بعد ثورة٢٥ يناير.

عينة البحث :

أجري البحث على عينة من المبحوثين قوامها ١٥٠ مفردة ، في الفئة العمرية **[٢٠- ٤٥]** ، من الذكور و الإناث ، على اعتبار أنهم في مرحلة الشباب ، و العمل والانتاج ، و التعرف على مدى تأثرهم بالتغيرات التى طرأت على القرية في أعقاب ثورة ٢٥ يناير .

مجتمع البحث :

أجريت الدراسة الميدانية في **قرية الطويلة** التابعة لمركز طلخا بمحافظة الدقهلية ، وطبق دليل العمل على عينة من الشباب من الذكور و الإناث ، **أما عن أسباب اختيار قرية الطويلة لإجراء الدراسة الميدانية بها فيرجع ذلك للأسباب الآتية :**

١- تعد من القرى التى يمتاز أهلها بارتفاع نسبة التعليم بها .

٢- تعد من القرى التى يمتاز أهلها بارتفاع مستوى دخلهم .

٣- من أهم قرى محافظة الدقهلية في تصدير الحاصلات الزراعية .

٤- قربها من مدينة المنصورة ، حيث الجامعة ودورها في خدمة البيئة .

وقبل استعراض الدراسة الميدانية ونتائجها سوف تعرض الباحثة فى الجزء التالى للإطار النظرى و المفاهيمى للبحث متمثلاً فى مفهوم التغير ،أهم التغيرات الاقتصادية التى طرأت على القرية والتي تتمثل فى (_البطالة وقلة فرص التشغيل ،ارتفاع معدلات الفقر ، التعدى على الأراضى الزراعية) وأهم التغيرات الاجتماعية و التى تمثلت فى (التعليم ،انتشار الجريمة ، المشكلات الصحية فى القرية ، التلوث فى القرية) ، التوجه النظرى للبحث ، الدراسات السابقة .

- مفهوم التغير :

يعد التغير الاجتماعي خاصية أساسية تتميز بها المجتمعات الإنسانية ، كما أنه من المفاهيم الأساسية في علم الاجتماع ، ويمكن استعراض مفهوم التغير على النحو التالى :

إن التغير من أكثر مشكلات علم الاجتماع صعوبة ، فقد بدأ علم الاجتماع مع محاولات أوجست كونت و غيره من علماء القرن التاسع عشر في تفسير أسباب التغير الاجتماعي ومساره الذى وجد تعبيره الدرامي في كل من الثورة الفرنسية و الثورة الصناعية في إنجلترا ، وكان يسيطر على علم الاجتماع في القرن التاسع عشر البحث عن نظرية في التغير الاجتماعى أو الديناميكا الاجتماعية التى ينبغي أن تكشف عن " قوانين حركة المجتمعات " ، و كان لقيام المجتمع الرأسمالي و الثورات الاجتماعية التى صاحبته بما في ذلك النمو الحضري و السياسة الصناعية وحراك الناس و الأفكار . الفضل في إثارة الاهتمام الواسع بالتحليل السوسيولوجى للتغير. (٤)

و يشير مصطلح التغير الاجتماعى إلى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعى ، و النظم ، و العادات ، و أدوات المجتمع نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك ، أو بوصفه نتاجاً لتغير إما في بناء فرعى معين أو جانب من جوانب الوجود الاجتماعى أو البيئة الطبيعية أو الاجتماعية . (٥)

فالتغير في حد ذاته ظاهرة طبيعية تخضع لها مظاهر الكون وشئون الحياة بالإجمال ،وهو من أكثر مظاهر الحياة الاجتماعية وضوحاً ، فالتغير يشمل البيئتين: الخارجية والاجتماعية على السواء ، و المقصود بالبيئة هنا ، الأرض باطنها و ظاهرها ، أما البيئة الاجتماعية فتشمل مظاهر التراث الاجتماعى ، وما يتضمنه من عادات و عرف وتقاليد و قوانين و مظاهر ثقافية وروحية تتمثل في الفلسفات والعلوم والفنون والآثار والآداب ، كذلك المظاهر الحضارية والتى تتمثل في إنجازات الإنسان العلمية و الأدوات التى تدل على مهاراته وذكائه، والتى تعد وليدة الحاجة الاجتماعية ، و الواقع أن الثقافات جميعها تتسم بالتغير، إلا أن معدل هذا التغير يختلف فيما

بين المجتمعات البسيطة و المعقدة، وذلك لأن التغير يحدث في المجتمعات الأولى بخطى بطيئة، بينما غالباً ما يحدث في الثانية بمعدل أسرع.(٦)

التغير هو انتقال الشىء من حالة إلى أخرى ، و التغير الاجتماعى هو الاختلافات التى تطرأ على أى جزء من أجزاء البناء الاجتماعى الذي يتكون من عدة نظم و علاقات اجتماعية و ثقافية . اذن فمصطلح التغير الاجتماعى يعنى جميع التغيرات التى تحدث في المجتمع سواء أكانت في الجوانب المادية أم اللامادية كالتغير في الوسائل التكنولوجية و المواصلات و الملابس و الأثاث و العادات و التقاليد و القيم واللغة و العلاقات و النظم الاجتماعية . (٧)

كما تشير كلمة التغير إلى الاختلافات التى تحدث في أى شىء ، والتي يمكن ملاحظتها خلال فترة من الزمن ، أما التغير الاجتماعى فهو كل تحول يقع في مجتمع من المجتمعات خلال فترة زمنية محددة ، ويصيب الأنساق و النظم و الظواهر و التنظيمات الاجتماعية سواء أكان ذلك في البناء أم الوظيفة ، كما يشتمل أيضاً على التغير في السلوك و الأفكار و المعتقدات ، ويحدث التغير الاجتماعى نتيجة تفاعل عنقود من المتغيرات، وليس نتيجة متغير واحد، ويتخذ التغير الاجتماعى صوراً و أشكالاً متعددة منها : التطور الاجتماعى ، التقدم الاجتماعى ، الحراك الاجتماعى ، و الحركة الاجتماعية . (٨)

و يقصد بالتغير الاجتماعي أنواع التطور التى تحدث تأثيراً في النظام الاجتماعى أى التى تؤثر في بناء المجتمع ووظائفه ، ومادام الإنسان كائناً اجتماعياً، فإن التغير الاجتماعى هو التغير الإنسانى ، وكل تغير في المجتمع ينعكس أثره على الإنسان بالضرورة . (٩)

ويعرف جى روشي التغير الاجتماعى بأنه كل تحول في البناء الاجتماعى يلاحظ في الزمن و لايكون مؤقتاً سريع الزوال لدى فئات واسعة من المجتمع ويغير مسار حياتها . (١٠)

ويعرفه "أحمد زايد" بأنه يشير إلى كافة أشكال التحول الجزئية أو الكلية التى تطرأ على البناء الاجتماعى – الثقافى لمجتمع من المجتمعات تحدث عبر سلسلة متصلة من العمليات المستمرة عبر الزمن ويكون لها نتائج بعيدة المدى عبر المستويات المختلفة للبناء الاجتماعى.[١١].

كما يعرفه "عبد الباسط حسن" بأنه كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعى سواء في بنائه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة ، ووفقاً لهذا التعريف فإن التغير الاجتماعى ينصب على كل تغير يحدث في أنماط العلاقات الاجتماعية ، أو في البناء الطبقى للمجتمع ، أو في الجماعات والنظم و الأنساق الاجتماعية أو في القيم و المعايير التى تؤثر في سلوك الأفراد و التى تحدد مكاناتهم و أدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التى ينتمون إليها . [١٢].

المفهوم الاجرائى للدراسة :

ينظر البحث الراهن إلى مفهوم التغير على أنه مجموعة من الأحداث و الوقائع المختلفة– الاقتصادية ، والاجتماعية ، التى مرت بها القرية والتى تتمثل في فترة زمنية معينة وهى الفترة التى تلت ثورة ٢٥ يناير ، والتى كان لها انعكاساتها المختلفة على القرية المصرية .

أهم التغيرات الاقتصادية :

البطالة وقلة فرص التشغيل :

تعانى مصر من أزمة بطالة ضخمة ، تعد واحدة من المعضلات الأكثر صعوبة التى ينبغى مواجهتها ، فقد وصل معدل البطالة فى مصر حسب تعداد ٢٠٠٨ إلى ١٥.٢% من قوة العمل ، غالبيتهم ٩٥.١% من خريجى التعليم المتوسط و العالي ، و نحو ٩٩% منهم تحت سن الأربعين ، وقد زادت حدة مشكلة البطالة عندما تخلت

الدولة عن تعيين الخريجين فى إطار التحول للنظام الاقتصادى الرأسمالي الحر ، دون أن تعمل على تهيئة البنية الاقتصادية على تشجيع الاستثمارات الصغيرة و المتوسطة .[١٣]

فالشباب هم الثروة التي تمتلكها أي أمة تسعى إلى الرقي والانطلاق شريطة أن تحسن استثمارهم من حيث تعليمهم وتدريبهم وإعدادهم ليكونوا مواطنين صالحين، ورغم كل المشكلات التي يعاني منها الشباب المصري بصفة عامة ، والريفي منه بصفة خاصة ، فالشباب في القرية المصرية ليسوا أحسن حظاً من غيرهم حيث تزداد معاناتهم من مشكلات البطالة والفقر وارتفاع الأسعار وعدم القدرة على الزواج وتكوين أسرة، ، فواقعهم يدعو إلى الأسى نتيجة حالة الضياع التي يعيشونها، فلا عمل يرتزقون منه ويضمن لهم الحياة الكريمة، ويشغلون فيه وقتهم. [١٤]

ويمكن القول أن ارتفاع نسبة البطالة فى الريف تعود إلى استخدام الطرق الإنتاجية الحديثة ، والاعتماد على الميكنة فقد ساهم التقدم التكنولوجى فى بعض القطاعات إلى الاستغناء عن الطاقة البشرية العاملة و حل محلها الآلة ، ويبدو هذا واضحاً فى الريف المصرى حيث أدى إدخال الآلات الزراعية إلى توفير أعداد كبيرة من العمالة بالريف ، وهو ما ساهم فى ظهور البطالة فيه، وكما يشير تقرير التنمية الصادر عام ١٩٩٧ فإن التحول الاقتصادى و الاجتماعى الذى حدث فى مختلف دول العالم فى ظل العولمة ، والذى فرض على الدول النامية التوجه نحو الاقتصاد العالمى ، وخصخصة هياكلها الاقتصادية ، والتى لم تحقق نجاحاً ملموساً فى مكافحة البطالة . [١٥]

ويعانى الريف من البطالة بصفة عامة و البطالة المقنعة بصفة خاصة ، وهو ما أشارت إليه دراسة سوق العمل فى القطاع الزراعى التى أعدها فريق من الخبراء و الباحثين عام ١٩٨٥والتي أشارت إلي أن نسبة فائض العمالة إلى إجمالي العمالة المتاحة يقدر بنحو ٥٥.١% ، ويمكن رد هذه الظاهرة إلى انخفاض الأجر السائد

العائد من العمل الزراعى ، وعزوف المهاجرين العائدين للقرية – سواء أكانوا عائدين من هجرة داخلية أم خارجية – عن العمل فى الزراعة فهم يفضلون البقاء دون عمل انتظاراً للهجرة مرة أخرى حتى لو كان العمل الزراعى وقت ذروته . (١٦)

ولعل من الأسباب التى أدت إلى ارتفاع نسبة البطالة فى الريف أيضاً ، أن نظرة القرويين إلى العمل اليدوى قد تغيرت ، وكذلك نظرتهم إلى مهنة الفلاحة تحت تأثير برامج و مشروعات التنمية الريفية ، و يفصح هذا التغير عن نفسه فى أن القرويين أصبحوا ينظرون إلى الأعمال و المهن و الحرف غير الزراعية نظرة تقدير لما تدره من دخل وعائد يفوق ما يحققه العمل الزراعى من عائد ، هذا ومن ناحية أخرى فإن هذه المهن أصبحت تكسب الفرد مكانة اجتماعية مرموقة تفوق المكانة التى كانت تتحقق من خلال ممارسة العمل الزراعى حيث انخفضت قيمة العمل الزراعى فى نظرهم، وبالتالى هجروا العمل الزراعى .(١٧)

كما أدى التركيز على الصناعات الصغيرة التى لا تحتاج إلى رأسمال ضخم أو عدد كبير من العمالة إلى محدودية فرص التشغيل على عكس التى تستلزمها الصناعات الكبيرة، كما أدى اتجاه الدول الخليجية إلى احلال العمالة الوطنية محل العمالة المصرية ، والاستغناء عن جانب كبير من المصريين إلى رفع معدلات البطالة المقنعة و الصريحة. (١٨)

كما أدت برامج الإصلاح الهيكلى إلى نتائج سلبية على أسواق العمل الزراعى ، تمثلت فى حدوث زيادات مستمرة فى معدلات البطالة ، وانخفاض الأجور الحقيقية للعمالة و زيادة شدة تأثيرها على سوق العمل الزراعى و العمالة الزراعية ، لذلك فإن أى استراتيجية ممكنة لمواجهة إهمال هذا القطاع والحد من أثر مشكلة البطالة يجب أن تركز على المتغيرات الاقتصادية التى من شأنها رفع معدل النمو فى قطاع الزراعة بما يؤدى إلى ظهور ونمو عديد من الأنشطة الأخرى المرتبطة بالنشاط

الزراعى ، وبالتالى خلق المزيد من فرص العمل سواء للمشتغلين بالزراعة أو الخريجين بالريف [١٩]

ويمكن القول أن هناك عدة أسباب تكمن وراء ظاهرة البطالة وزيادة معدلاتها ، لعل من أبرزها ضعف قدرة الاقتصاد على توليد فرص عمل منتجة جديدة وكافية ، و كذلك ارتفاع معدلات البطالة و تدهور نوعية العمالة المتوفرة من حيث انخفاض مستوى التعليم و التدريب و التأهيل ، بحيث أصبحت العمالة المتوفرة غير صالحة لاحتياجات سوق العمل .

ارتفاع معدلات الفقر :

يحمل الفقر معاني مختلفة باختلاف رؤى الباحثين منها ما هو مادي أو اجتماعي أو ثقافي فهو ظاهرة مركبة تجمع بين أبعادها ما هو موضوعي (كالدخل والملكية والمهنة والوضع الطبقي) وما هو ذاتي (كأسلوب الحياة ونمط الإنفاق والاستهلاك وأشكال الوعي والثقافة)، والفقر مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية ذات أبعاد اقتصادية وانعكاسات سياسية متعددة ، وهي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع، مع التفاوت الكبير في حجمها وطبيعتها والفئات المتضررة منها، وتشير التقديرات إلى أن خمس سكان العالم يمكن تصنيفهم بأنهم فقراء محرومون من الحدود الدنيا لفرص العيش الكريم الآمن، ورغم التفاوت في تحديد مفهوم الفقر ومعاييره، إلاّ أن انخفاض الدخل للفرد أو الأسرة يشكل العمود الفقري لهذا المفهوم .[٢٠]

و يعد خفض معدلات الفقر من الأهداف الرئيسية للتنمية ، ويتطلب تحقيق هذا الهدف مزيج قوى من سياسات النمو و التوزيع الخاصة بكل دولة ، فالدول التى مزجت بين تحقيق نمو سريع و تحسين نمط توزيع الدخل كانت الأسرع فى خفض معدلات الفقر ، و قد أصبح واضحاً أن "حجم و نوعية تشغيل الفقراء " هما من العناصر الهامة اللازمة لزيادة معدلات النمو. [٢١]

لقد حظيت ظاهرة الفقر باهتمام واسع على مختلف المستويات الدولية و المحلية ، وبخاصة منذ الخمسينيات من القرن الماضى ،وهذا الاهتمام لا ينبع فقط من الاعتبارات الإنسانية ، لكن أيضاً من عدم الاستقرار ، وضعف التنظيمات الاقتصادية و الاجتماعية والسياسية ، وسعى الأنظمة الحاكمة إلى لفت الانتباه لمنجزاتها التنموية ، وخوف بعضها من إشعال الفقراء فتيل الثورة [٢٢].

و تمثل مشكلة الفقر تحدياً يواجه التنمية فى مصر خلال العقد الحالى وما يليه ، و ستتصاعد وطأة هذا التحدى فى ظل أوضاع وتبعات الأزمة العالمية التى تجددت أخيراً و تصاعدت وتيرتها الآن بصورة تنذر بعواقب وخيمة على أغلب مناطق العالم ، خاصة الدول النامية و الفقيرة ، و الذى يرجع إلى ما تنتجه الأزمة العالمية من آثار إضافة إلي الركود الاقتصادي لمرحلة ما بعد الثورة ، وإلى أوضاع الفقر و التكدس السكاني المزمنة فى مصر فقد بلغت معدلات الفقر بعد مرور ستة أشهر على الثورة ٦٠% . [٢٣]

وقد كان الساسة والمحللون يحذرون قبل ثورة ٢٥ يناير من ثورة الجياع، غير أن الثورة قامت ولم تكن ثورة جياع بل كانت ثورة على الظلم والاستبداد، واستبشر الجميع خيراً بالقضاء على الجوع والفقر والمرض ثالوث التخلف الذي يحاصر الريف المصري، لكن هذا لم يحدث، بل حدث العكس حيث بدأت بشائر ثورة الجياع في الظهور بسبب غياب الرؤية والقيادة الرشيدة والارتفاع الكبير للأسعار، وغياب الأمن والرقابة على الأسواق.[٢٤]

ويرتبط بالفقر عديد من المشكلات كالنقص الغذائى و انتشار الأنيميا و الأوضاع الصحية المتردية والأوضاع اللإنسانية للإسكان و الخدمات و انهيار الحياة بصفة عامة ، هذا فضلا عن حالة الإقصاء و الاستبعاد الاجتماعى و السياسى التى يعيشها الفقراء فى العشوائيات و المناطق الفقيرة المنتشرة فى ريف وحضر مصر على السواء . [٢٥]

التعدى على الأراضى الزراعية و البناء عليها :

مما لاشك فيه أن الزراعة المصرية لازالت بعد مجمل الأربعة الكبار (البترول، والسياحة، وقناة السويس و العاملين بالخارج) تمثل أحد الأعمدة الأساسية للاقتصاد المصرى ، وخاصة أن هؤلاء الأربعة مهددون بعدم الاستقرار و التأثر بدرجة كبيرة بالعولمة و التغيرات الإقليمية و العوامل غير المتوقعة كالإرهاب و سياسات العمالة الإقليمية وغير ذلك ، فالزراعة لازالت على رأس القطاعات الأخرى سواء من حيث نسبة مساهمتها فى الناتج المحلى الكلى أو حجم العمالة ، كما يعتمد القطاع الصناعى نفسه على الزراعة من حيث كونها مصدراً للمواد الأولية لعدد كبير من الصناعات المصرية ، إضافة إلي كونها سوقاً رئيسية لمقادير كبيرة من الإنتاج الصناعى سواء فى ميدان السلع الاستهلاكية أو السلع الوسيطة.(٢٦)

و قد كان العمل الزراعى و الاشتغال بمهنة الفلاحة أساس الحياة الاقتصادية فى القرية المصرية ، فقد كان القرويون ينظرون إلى العمل الزراعى نظرة تقدير وتبجيل باعتباره الوسيلة الأساسية القادرة على تلبية الضروريات و المتطلبات الحياتية اللازمة لبقائهم وخاصة الغذاء و الكساء هذا من ناحية ، و من ناحية أخرى فإن العمل بالزراعة يحتل بنظرهم مركزاً بارزاً ،و لكن سرعان ما تغيرت نظرة القرويين إلى العمل بمهنة الفلاحة تحت تأثير برامج و مشروعات التنمية ، و الذى يُعد سلاحاً ذا حدين ففى الوقت الذى عرف فيه القرويون الحرف غير الزراعية و قدروها و مارسوها ، انخفضت قيمة العمل الزراعى فى نظر غالبيتهم، و أصبحوا يهجرون العمل الزراعى ، وينظرون إلى مهنة الفلاحة على أنها لا تليق بهم ، لأن هناك مهن أخرى ذات قيمة وتحقق عائداً يفوق عائد العمل الزراعى ، وقد نتج عن ذلك مشكلة ندرة العمالة الزراعية. (٢٧)

فالزراعة والتي كانت عملاً أصيلاً يفتخر به كل من كان يعمل بها، والأرض الزراعية التي كانت تحتل سلم القيم الاجتماعية لدى الريفيين ، تغير كل ذلك

وأصبحت الزراعة اليوم طاردة حتى للمزارعين الأصليين، وذلك لأسباب عديدة يأتى في مقدمتها فشل السياسات الزراعية على مدى عقود طويلة في أن تجعل المزارع الصغير بؤرة إهتمامها وهم القاعدة العريضة، بل عانى المزارع في ظل هذه السياسات والتي جاءت كلها لتعمل ضده وفي غير مصلحته وأصبح العمل بالزراعة غير مربح بالمرة في ظل زيادة تكاليف مستلزمات الإنتاج الزراعي ودون أن يقابلها زيادة في سعر بيع المنتجات الزراعية. (٢٨)

كما أدى تصدير العمالة المصرية للسوق الدولية (الدول النفطية وغيرها) إلى إصابة بنية العمالة الريفية بأضرار خطيرة ، ففضلاً عن نقص نسبى في العمالة في مواسم العمل الزراعى في بعض المناطق فلقد تشوهت و شاخت بنية العمالة الريفية ، حيث تشكل الفئة العمرية للمهاجرين للخارج من ٢٠-٤٠ عاماً نسبة ٧٤% من إجمالى المهاجرين ، ونحو ٦٤% من إجمالى الهجرة ، لتزيد نسبة الشيوخ و الأطفال و النساء في بنية العمالة الريفية ، مما يعنى تفريغاً مستمراً لقوة العمالة الشابة .(٢٩) غير أن هجرة العمالة الزراعية التى حدثت على نطاق واسع من مصر لم تنشأ من فراغ ، إذ شكلت أسباباً مثل : انخفاض المستوى الاقتصادى و المعيشى للعمالة الزراعية ، وعدم قدرتها على تلبية احتياجاتهم الأساسية أو تحقيق أمالهم و طموحاتهم المشروعة ، و سوء ظروف و أحوال القرية الاجتماعية، أسباباً قوية دفعت الغالبية العظمى من العمالة الزراعية و الأفراد في الريف عموماً إلى ترك قراهم والبحث عن فرص للعمل في الخارج . . (٣٠)

ولعل قيمة الأرض من القيم الأساسية لدى القرويين فالأرض لها قيمة عظمى لأنها " مصدر الحياة " و العمل فيها النشاط الأول و القيمة العليا العامة ، ولذلك يقاس مركز العائلة بما تملك من أرض و مقدار ما يبذل فيها من عمل ، فكلما ازداد انشغال القروى بالعمل بالنسبة للقروى فمصدرها " تقليدى" فهى تراث الأجداد ، ولكن إنتاجية الأرض و ثمرة العمل الزراعى ترتبط ببعض المفاهيم الدينية المتصلة بالبركة " وكله

من عند الله" و كلما ازداد اصلاح القروى كلما بارك الله في أرضه و عمله و العكس بالعكس " ، وذلك لأن العمل الزراعى – كما يقول ردفيلد – يمثل في نظرهم أشرف الأعمال و أجلها قدراً لأنه يرتبط بالوازع الدينى ، و القروى يعلم بأن العمل بجد واجتهاد في الأرض الزراعية يرضى الله ويضمن الرزق ، ولذلك فأن سكان الريف ينظرون إلى سكان المدينة على أنهم مخلوقات مرفهة تتعب بسرعة ولا تتحمل عناء العمل الشاق في الأرض الذى هو مصدر زهو القروى وفخره . (٣١)

كما تغيرت بعض مفاهيم القرويين الاقتصادية، والتى ظهرت في تغير نظرة القرويين إلى الأرض الزراعية حيث اتجه القرويون إلى الاستثمار و التفريط في الأراضى الزراعية، من خلال تجريفهم لها، وبيعها كمبان بقصد تحقيق المكاسب المادية، كما اتجهوا إلى إقامة مزارع الدواجن ومصانع الطوب عليها بقصد الاستثمار (٣٢).

إضافة إلى تفاقم حالات التعدى على الأراضى الزراعية حتى وصلت – لأول مرة – إلى ما يزيد على ٤٤ ألف فدان من أجود الأراضى الزراعية، بسبب زيادة السكان، وعدم وجود ظهير صحراوي كافٍ لتوفير وحدات سكنية لاستيعاب الزيادة السكانية ، في الوقت الذى توفر فيه الدولة بعض الأراضى لرجال الأعمال بأبخس الأسعار، كما تتبلور المشكلة " في المزارعين الذين تركوا مهنتهم بسبب انخفاض الجدوى الاقتصادية للزراعة والتى كان البديل عنها ترك المهنة وتبوير الأراضى، و أصبح التعدى على الأراضى الزراعية ظاهرة خطيرة تهدد قطاع الزراعة فى مصر، حيث أشارت التقارير الحكومية إلى ارتفاع معدلات التعدى على الأراضى الزراعية بدرجة كبيرة، وهو ما ترتب عليه تقليص المساحة المزروعة، ومن ثم اتساع الفجوة الغذائية، وهناك عديد من الأسباب التى تجعل المزارعين يتعدون على الأراضى الزراعية، سواء بالبناء عليها، أو تبويرها، و التى تتمثل في عدم وجود قوانين أو تشريعات صارمة للتصدى للمخالفين بالبناء على الأراضى الزراعية ، كما أن كثرة المشكلات التى يعانيها قطاع

الزراعة كانت لها الدور الأكبر فى ارتفاع معدلات التعديات على الأراضى الزراعية، فهناك كثير من المزارعين عزفوا عن الزراعة بسبب عدم وجود جدوى اقتصادية مناسبة فى ظل ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج، ونقص الأسمدة والتقاوي، وارتفاع تكاليف الإنتاج، والأيدى العاملة [٣٣]

وتتمثل أشكال التعدى على الأراضى الزراعية فى التبوير حيث يلجأ بعض المزارعين إلى ترك مساحات من الأرض بدون زراعة لفترات طويلة كوسيلة للتحايل بقصد استبعاد هذه المساحة من الزمام الزراعى تمهيدًا لاستغلالها فى البناء و الحالة الثانية من حالات التعدى على الأراضى الزراعية تكون عن طريق التجريف مما يؤدى إلى أضرار جسيمة تتعلق بخصوبة التربة وخفض معدلات إنتاجها ، أما الحالة الثالثة فتتمثل في البناء وتعد هذه المشكلة من أخطر المشاكل التى تواجه الأراضى الزراعية فى مصر، والبناء على الأرض الزراعية قد يكون للسكن أو للمنفعة العامة مثل المدارس والمستشفيات والمساجد إضافة إلى تلبية حاجات الصناعة المحلية. [٣٤]

ثانياً :التغيرات الاجتماعية :

التعليم :

يمثل التعليم المدخل الرئيسى لتحقيق التنمية الشاملة ،و بخاصة في مجال تنمية الموارد البشرية ، فالتعليم لا يقتصر دوره على مجرد إعادة إنتاج الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية القائمة ، و لكنه يسهم في تطوير الحاضر وفى تشكيل المستقبل بمستويات متناهية من التقدم و الحضارة المتجددة ، و يهدف التعليم إلى تزويد الفرد بالمعلومات و الخبرات و المهارات والمفاهيم و القيم والاتجاهات الشخصية المنشودة ، مما يجعله قادراً على تنمية نفسه كفرد، وكشخصية إنسانية ، كما يسعى إلى تأهيل الكوادر البشرية ، التى تساهم في دفع عجلة التنمية.[٣٥]

و يركز قطاع التعليم في تكوين رأس المال البشري والاجتماعي اللازم للنمو الاقتصادي والإنماء الاجتماعي، من خلال الدعم التحليلي ودعم المشروعات وعن

طريق تقديم الخبرة والممارسة الجيدة على أساس خاص بكل بلد، ومهمة الدولة هي الاستكمال الشامل للتعليم الإجباري الجيد النوعية و فعالية النظام التعليمي في تكوين رأس المال البشري والذي ينشئ تلاحماً اجتماعياً لدعم تنمية مجتمعات أساسها المعرفة، ويجب أن يكون هناك إنفاق مالي كاف للتعليم، و أن يكون الالتحاق الشامل لتوفير التعليم الأساسي لكل فئات المجتمع .إن هناك علاقة تبادل منفعة بين المجتمع والمؤسسات التعليمية، و تتضافر المؤسسات التعليمية في مراحلها كافة على تحقيق التنمية البشرية في المجتمعات على نحو يصبح الفرد وسيلة وهدف التنمية في الوقت نفسه. إنه لا يمكن تحقيق تنمية اقتصادية ناجحة ما لم تصحبها تنمية للموارد البشرية، والتي تتولى مهمتها عملية التربية والتعليم، وهذه لا يمكن النظر إليها على أنها خدمة استهلاكية بقدر ما هي عملية توظيف واستثمار مثمر لرؤوس الأموال تحقق للمجتمع عائدا يفوق أضعافا مضاعفة حجم الإنفاق عليها. (٣٦).

ويعتبر التعليم عاملاً ديناميكياً للتغير الاجتماعى فى المجتمع ، فبه تتغير ثقافة المجتمع كما تتغير به عديد من أنظمته و أنساقه ، وقديماً كانت الفكرة السائدة عن التعليم فى الريف هى أن التعليم مضيعة للوقت و الجهد ، ولكن سرعان ما تبددت هذه الفكرة ، و أصبح الجميع يؤمنون بالدور الخطير الذى يلعبه التعليم فى التغير الاجتماعى ، و بأن التعليم استثمار للطاقات البشرية فمثلاً القرويون الآن يبيعون الأرض و العقارات و أحياناً كل ما يملكون فى سبيل تعليم أبنائهم حتى مرحلة التعليم الجامعى انطلاقاً من الإيمان بأهمية التعليم ، وأنه أصبح مصدراً للمركز الاجتماعى و الاقتصادى بعد أن كانوا لا يؤمنون بذلك ، كما أن التعليم أصبحت له بصماته الواضحة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية . (٣٧)

كما تغيرت نظرة القرويين للتعليم أيضاً تحت تأثير ارتفاع مستوى الدخل وانفتاحهم على العالم الخارجى وانتشار المدارس المختلفة بالقرية ، والذى تحقق بفضل برامج ومشروعات التنمية الريفية التى نفذت بها، حيث أصبح القرويون ينظرون إلى

التعليم على أنه ذو قيمة ، ومصدر فخر الآباء والأبناء ، وأنه الوسيلة التى يتمكن بها الأبناء من الوصول إلى المراكز المرموقة و السلطة في المجتمع ، ويفصح هذا التغير عن نفسه في مظاهر عديدة أهمها انتشار العديد من المدارس الابتدائية والاعدادية و الثانوية و الأزهرية بالقرية ، ومشاركة الأهالي في انشاء بعضها بالجهود الذاتية ، وتوجيه أبنائهم إلى المدارس و المعاهد التعليمية و الجامعات ، وهذا يدل على أن القرويين بدأوا ينظروا للتعليم كضرورة أساسية في الحياة، و أنه ليس خسارة و مضيعة للوقت كما كانوا ينظرون إليه في الماضي.(٣٨)

ولقد تغيرت نظرة القروى إلى التعليم ، حيث يرى القرويون أن التعليم للبنت يعد ضرورياً الآن وليس للسبب الاقتصادى الذى يأتى فى المقام الأول بل إن الدافع الأساسى هو أن تعليم البنت يؤثر بشكل كبير على طريقة تربية الأبناء و قبل ذلك يوفر للبنت فرصة زواج أفضل من البنت غير المتعلمة مما يوفر لها بالتالى مستوى معيشة أعلى .(٣٩)

و على الرغم من أن مصر خطت خطوات واسعة نحو التحاق التلاميذ بالتعليم الأساسي ، فإن ٢٧% من الشباب فى الفئة العمرية (١٨-٢٩) لم يستكملوا التعليم الأساسى (١٧% تسربوا من الدراسة قبل أن ينهوا التعليم الأساسى ، و ١٠% لم يلتحقوا قط بالتعليم) ، كما يعد الوضع الاقتصادى وخلفية الأسرة من المؤشرات الهامة للتنبؤ بالإنجاز التعليمى فى مصر ، فالأطفال فى الأسر التى تنتمى إلى كل من شريحة الثروة المتوسطة و العليا يحتمل – بدرجة كبيرة- أن يكون أداؤهم أفضل فى امتحانات الشهادات العامة ، و أن يلتحقوا بالتعليم العالى ، كما أن الإقامة فى الريف و الحضر تعد مؤشراً أساسياً آخر ، ففى الواقع يوجد فى المناطق الريفية نسبة صادمة تبلغ ٨٠% ممن لم يسبق لهم الالتحاق بالتعليم ، كما يتضح بعد النوع الاجتماعى بصفة خاصة فى هذه الفئة حيث تشكل الإناث ٨٢% ممن لم يلتحقوا قط بالتعليم ، وقد أثرت الأعداد الكبيرة من الطلبة ، ونقص المعلمين الأكفاء على إمكانية

تقديم تجارب تعليمية ذات جودة عالية ، وتعد حالة الفقراء أسوء مقارنة بالأغنياء من حيث الالتحاق بالتعليم ، كما يحتمل بدرجة كبيرة عدم التحاق الفتيات فى الأسر الفقيرة بالتعليم، كما أن هناك انخفاضاً ملحوظاً فى مستوى جودة التعليم العالى خلال العقود الثلاثة الماضية ويبدو ذلك فى الاختلال بين احتياجات سوق العمل و الأعداد الغفيرة و المتزايدة من الخريجين العاطلين . (٤٠)

ويلعب التعليم دوراً مؤثراً و خطيراً فى تشكيل ذهنية الناس وقدراتهم الفكرية وعاداتهم العقلية و قيمهم و أخلاقهم و سلوكهم ، لأن الناس يمثلون البنية التحتية الرئيسية ، ووسيلة فى نفس الوقت غاية ومصب عمل المؤسسات ، لذلك فإن إحداث إصلاح جذرى و شامل فى منظومة التعليم بكل أبعادها و مستوياتها يمثل مفتاحاً رئيسياً للتنمية و إعادة البناء المؤسسى فى مصر ، وقد آن الأوان لكى تنفتح مصر على تجارب العالم ، خاصة الدول النامية التى حققت نجاحاً ملحوظاً فى إصلاح التعليم ، مثل ماليزيا ، وأن يدرك القائمون على التعليم فيها أن إنجازات التعليم لا تقاس بعدد الأبنية المدرسية ، أو عدد الملتحقين بمراحل التعليم ، أو عدد الخريجين ، و إنما بما يسهم به التعليم فى تنمية قدرات التعلم الذاتى و التعامل مع عالم المعرفة المتجدد دائماً ، و التعلم المستمر ، ويقع على القائمين بإصلاح التعليم إدراك أن له دوراً خطيراً يتمثل فى الإسهام فى تشكيل قيم و أخلاقيات جديدة تقوم على الاتقان والابداع وحب العمل و تحمل المسئولية و الالتزام و الانضباط السلوكى و النزاهة و العمل التعاونى الجماعى . (٤١)

ولعل من أبرز المعوقات التى تواجه قضية إصلاح التعليم :

- الكثافة العالية بالفصول الدراسية .
- ضعف الأنشطة الدراسية ، وعدم توافر أماكن لممارسة الأنشطة فى المؤسسات التعليمية

- انفصال المناهج الدراسية عن البيئة و المجتمع المحيط ومتطلبات مجتمع المعرفة .
- تدنى المستوى المهنى للمعلمين ، وسوء أحوالهم ، الذى لا يدعم قيامهم بالرسالة الموكلة إليهم .
- انتشار الأمية بأنواعها التعليمية و الثقافية .
- ربط الشهادة بالوظيفة بالمعنى الضيق ، و الذى يفقد العملية التعليمية دوافعها المعرفية الحرة .
- محدودية دور مؤسسات المجتمع المدنى ، و مؤسسات المجتمع عامة فى النهوض بالتعليم .[٤٢]
- ويكفى لإبراز أهمية الدور التربوى للمؤسسة التعليمية وما يترتب على قصور إسهامها فى تشكيل الأخلاقيات و القيم الصحيحة ، الإشارة إلى الانهيار الأخلاقى و القيمى للمجتمع الذى يزداد عقداً بعد عقد نتيجة لانحسار وأحياناً غياب هذا الدور فى عمل مؤسسات التعليم ، ونتيجة لتغلغل الفساد فيها .[٤٣]

وساعد على هذا غياب الرؤية الاستراتيجية لدور التعليم فى بناء المواطن الصالح ، وتحولت منظومة التعليم إلى نهب تتنازعه المصالح لأطراف يسعى كل طرف فيها إلى التربح بصرف النظر عن أخلاقية الوسائل و الأهداف ، فالطالب يسعى للنجاح بأى وسيلة أياً كانت مشروعيتها و المسئولون عن التعليم يسعون لإظهار نتائج طيبة ولو كاذبة وما يهمهم حقيقة هو التربح من مواقعهم ، والمدرسون منهمكون فى الحفاظ على مستوى معيشتهم والترويج لخدماتهم فى السوق السوداء ، وأهالى الطلاب لايعنيهم من هذا كله سوى نجاح أبنائهم وبأى الوسائل المشروعة منها وغير المشروعة ، وصار الغش فى الامتحانات والدروس الخصوصية ، والفساد فى الكتاب المدرسى ، والتربح من الوظائف التعليمية وصورية وهشاشة المقررات أعراضاً للأزمة الأخلاقية أو انهيار الجانب القيمى فى منظومة التعليم. [٤٤]

انتشار الجريمة فى القرية :

يواجه المجتمع المصرى عديداً من التغيرات الاجتماعية كالزيادة السكانية والتغيرات الاقتصادية التى أدت إلى ظهور عديد من الانحرافات والمشكلات، كالعنف وإدمان المخدرات والتعصب والسلبية واللامبالاة، وعدم قدرة عديد من المؤسسات الاجتماعية على القيام بدورها فى الضبط الاجتماعى، كالأسرة، والمدرسة، ودور العبادة ، و النوادى الاجتماعية ..إلخ، التى تعد صاحبة دور رئيس فى إكساب الشباب ثقافة مجتمعهم من قيم وعادات وتقاليد. (٤٥)

و يزخر المجتمع المصرى قبل وبعد الثورة بصنوف و أنماط من السلوك مغايرة لما ساد فيه خلال حقبة بدايات الاستنارة و النهضة الوطنية فى النصف الأول من القرن العشرين ، وقد شهدت العقود الثلاثة الأخيرة تحولات فى المثل و القيم والأخلاق المجتمعية ، فهناك انهيار أخلاقى شامل فى جوانب وجهات مهمة من حياة المجتمع المصرى ينذر استمرارها بكارثة بدأت شواهدها تظهر بقوة بعد الثورة ، ويتبلور هذا الانهيار القيمى و الأخلاقى فى تفشى الفساد بأشكاله المتعددة.(٤٦) كما أن الوضع الأمنى في المجتمع المصرى عامة و القرية على وجه الخصوص اليوم أصبح في غاية السوء فبعد أن كان الريفيون يتركون ماكينات الري ومواشيهم في الحقول، لم يعد هذا الأمر قائما في ظل السرقات المتكررة بسبب الجوع والفقر والغياب الأمني، وأصبح على كل أسرة أن توفر الأمن والحماية لها ولممتلكاتها، وبالتالي ظهرت تجارة السلاح وأصبح كثير من الريفيين لديهم أسلحة نارية على اختلاف أنواعها. وهو ما ساعد على كسر حاجز الخوف وشجع على الاستخدام المفرط للقوة، وخرجت الأمور حتى عن سيطرة المجالس واللجان العرفية التي كانت كافية لحل المشكلات والصراعات التي كانت سائدة في القرية المصرية. و يضاف إلى رصيد الجرائم جريمة التعدي على الأرض الزراعية بالبناء، وسرقة التيار الكهربائي ومياه الشرب، والتعدي على أملاك الدولة، وكلها جرائم تتم على مسمع ومرأى من الجميع،

وذلك بسبب ضعف الدولة بل غيابها تماماً، وأصبح الأمر مستباحاً لكل شخص يفعل ما يشاء حيثما يشاء. (٤٧)

المشكلات الصحية فى القرية المصرية :

تعد الصحة هى الشرط الأساسى لحياة كريمة لأى إنسان ، و ليست مجرد ميزة يقتصر التمتع بها على البعض دون غيرهم ، فالحق فى الصحة هو حق للجميع وقد جاء أول اعتراف بالحق فى الصحة فى دستور منظمة الصحة العالمية الصادر فى العام ١٩٤٦ ، حيث نصت ديباجة الدستور على أن " التمتع بأعلى مستوى من الصحة يمكن بلوغه هو أحد الحقوق الأساسية لكل إنسان دون تمييز بسبب العنصر أو الدين أو العقيدة السياسية ، أو الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية " كذلك لا تعنى الصحة الخلو من الأمراض فحسب ، حيث تعرف منظمة الصحة العالمية الصحة بأنها " حالة من اكتمال السلامة بدنياً وعقلياً و اجتماعيا لا مجرد انعدام المرض أو العجز " (٤٨) وتعد الصحة والرعاية الصحية من الموضوعات ذات الأهمية بالنسبة للمصريين ، وكما هو الحال في كثير من البلدان ، تواجه مصر اختيارات صعبة فى محاولة تلبية المطالب و التوقعات المتزايدة للسكان ، و لقد حققت مصر خلال الحقبة الماضية تقدماً ملموساً فى الخدمات الصحية وخفض نسبة الانجاب غير المرغوب فيه ، وبالرغم من هذه المكاسب فلا يزال هناك تباينات عريضة في الحالة الصحية ، فعلى الرغم من إحراز تقدم ملموس فى زيادة العمر المتوقع ، وخفض معدلات وفيات الأطفال الرضع ، وكذلك خفض نسبة الحمل غير المرغوب فيه ، إلا أن الفرق كبير بين مختلف المناطق و المحافظات الحضرية فمؤشرات وحضر الوجه البحري أفضل من مؤشرات الوجه القبلي ، كما يظهر هذا الاختلاف على وجه الخصوص فى المناطق الريفية . (٤٩)

ولا يقتصر الحق فى الصحة على مدى توافر الرعاية الصحية ، و إنما يتضمن أيضاً المحددات و الظروف الاجتماعية التى تمكن البشر من حياة صحية

جيدة مثل الغذاء و السكن و المياه و الصرف الصحى الملائم و شروط العمل و البيئة الأمنة و الصحية و إمكانية الحصول على الثقافة الصحية و المعلومات الخاصة بالصحة . (٥٠)

إن تقديم خدمات علاجية للمواطنين ، من القطاع العام أو الخاص ، لا يعنى على الاطلاق أن صحة المجتمع أفضل ، حيث إن تقديم هذه الخدمات جزء من مكون الصحة العامة للمجتمع ، التى هى المسئولية الأساسية للحكومة و ترتبط الصحة العامة للمواطنين بعوامل مؤثرة كبيرة أهمها التحصين ، و التعليم ، و نشر الوعى ، ومستوى الحياة ، ومستوى الفقر ، حالة البيئة ، عادات المجتمع الغالبة ، النمو السكانى ، نسبة الجريمة و الحوادث ، وكل هذه العوامل تتداخل بشكل أو بأخر ، وتؤثر سلباً و إيجاباً على الصحة العامة ، ولا يمكن تصور عملية إصلاح للصحة بدون التوجه نحو هذه العوامل الأساسية و التدخل فيها ضمن إطار أعم و أشمل ، وهناك مجموعة من السمات التى يجب أن تميز أى نظام صحى فعال وكفء ، ومتقدم يتعامل مع قضية الرعاية الصحية باعتبارها حقاً إنسانياً أساسياً..(٥١)

وتركز الرعاية الصحية على احتياجات المواطنين كأفراد ، والمجتمع ككتلة ،لا يحتاج فقط لزيادة الموارد والاستثمار العام فى مجال الصحة ، ولكن يحتاج أيضاً إلى تنمية مهارات وقدرات العاملين فى هذا القطاع (أطباء ، هيئات التمريض ، و المؤهلين من معاونى الخدمات المساعدة للرعاية الصحية) ، ويحتاج أيضاً إلى ترشيد وزيادة فاعلية استخدام الموارد المتاحة ، وكذلك تحديد الأولويات ، ودمج المجتمع ومشاركته (مؤسسات تقديم الخدمة ، و متلقى الخدمة) ، فى بناء وتنفيذ هذه الرؤية لنظام الرعاية الصحية بتدريب وتعليم الأطباء ، خاصة الأطباء الذين يعملون فى الريف و القرى و المناطق النائية ، و الذين لا يتلقون أى نوع من أنواع التدريب بعد تخرجهم من كليات الطب ، وتظل المعلومات النظرية بالنسبة لهم قابلة للتطبيق بالصحيح أو بالخطأ ، عندها قد يصبح تعديل المفاهيم لدى الأطباء مشكلة كبرى ، بعد أن قضى فترة فى

الريف ، وقد مارس المهنة فيها مع بعض الأخطاء دون أن يوجد من يوجهه أو يصححها له ، بيد أن هناك تفاوتاً كبيراً فى الحالة الصحية بين فئات الشعب المختلفة وبين المواطنين فى الحضر و الريف ، كما ان هناك تحديات أخرى مثل ظهور واتساع نطاق الإصابة بأمراض جديدة تظهر وتهدد المجتمع ، مثل الالتهاب الكبدى الوبائى ، وهناك مشكلة أخرى تميز واقع الخدمة و الرعاية الصحية وهى مستوى الطبيب التعليمى ، الذى ينعكس على جودة الخدمة التى يقدمها ، كذلك هناك مشكلة البحث العلمى ، ويرتبط بهذه المشكلة أيضاً مدى اهتمام القطاع الصحى. (٥٢)

التوجه النظرى للبحث :

تعرض الباحثة للتوجه النظرى الذى سوف يعتمد عليه البحث وينطلق منه ، وهو **نظرية ما بعد الحداثة ،** بوصفها من أكثر النظريات ملاءمة لموضوع البحث .

وتنطلق نظرية ما بعد الحداثة من فكرة أساسية تتمثل فى الاعتقاد بأن أساليب العالم الغربى فى الرؤى و المعرفة و التغير طرأ عليها فى السنوات الأخيرة نوع من التغير نجم فى الغالب عن التطور الهائل فى وسائل الاعلام ، وتطور نظم المعلومات فى كل أنحاء العالم ، مما نجم عنه حدوث تغيرات اقتصادية هائلة فى العالم ككل ، وظهور مجتمع وثقافة مغايرة من نوع جديد(٥٣)

وهناك مجموعة متزايدة من الأدلة تؤكد على وجود تغيرات عميقة الجذور تحدث فى العالم ، وهذه التغيرات يبدو أنها عملت على إعادة تشكيل الحياة الاقتصادية و السياسية و الاجتماعية فى كل المجتمعات حول العالم . (٥٤)

وبالتطرق إلى الجانب السياسى لفكر ما بعد الحداثة ، سوف نجد تعقيدات و تغيرات متسارعة ، حيث ثمة ظواهر جديدة تكونت فى الأونة الأخيرة من القرن الحادى والعشرين ، و العامل الحاسم فى هذه الظواهر هى العولمة ، وما صاحبها من ثورة

معرفية و تراجع لمكانة الدولة القومية ، مع التداخل الواضح لأمور الاقتصاد و الاجتماع و السياسة و الثقافة والانتشار السريع لوسائل الاعلام و الإلغاء المتزايد للتنظيمات القانونية فى إدارة المجتمع داخل الحدود ، مع الاتجاه إلى الخصخصة ، ونمو ظاهرة الشركات متعددة الجنسيات بوصفها المنظم المركزى للأنشطة الاقتصادية العالمية .(٥٥)

وقد سعت الباحثة إلى تبنى التوجه النظرى لما بعد الحداثة انطلاقاً من أن فكر ما بعد الحداثة يساعد على رصد مظاهر التغير التى حدثت فى القرية فى أعقاب قيام ثورة ٢٥ يناير .

الدراسات السابقة :

- **دراسة"رأفت، محمد جلال** ، بعنوان دراسة تحليلية لاتجاهات التغير الاجتماعى بقرية ميت أبو الكوم. رسالة دكتوراه ، ١٩٨٤.

هدفت الدراسة إلى الوقوف على التغيرات المتوقع حدوثها سواء فى اتجاهات المواطن نحو مجتمعه ومدى مشاركته فى الجهود المبذولة لتنمية مجتمعه المحلى ، أو فى أنماط تفاعله الاجتماعى ، ومدى تعاونه أو تنافسه أو صراعه مع الأخرين ثم فى القيمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والتى تشكل تراثه وأصالته ، و قد استعانت الدراسة بالمنهج الوصفى التحليلى ،و استخدمت المسح الاجتماعى ، و استعانت بدليل المقابلة كأداة أساسية لجمع البيانات ، وقد طبقت على عينة عشوائية منتظمة بلغت مائة فرد فى كل قرية ، وقد اعتمدت على ثلاثة مقاييس أساسية لقياس التغيرات الاجتماعية فى قيم الأفراد وعمليات التفاعل الاجتماعى بين الأفراد ومشاركتهم فى مشروعات وبرامج تنمية مجتمعهم المحلى وذلك من خلال المقابلات بين الباحث ومفردات العينة ، وكان من أبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج حدوث تغيرات فى قيم أفراد القرية الذين تعرضوا للتحديث فكانوا أقل تماسكا بقيم القناعة –القدرية – العمل الزراعى – وأكثر قبولاً لقيم الادخار والديمقراطية كما ثبت حدوث تغيرات فى

ممارسة أفراد القرية التى تعرضت للتحديث للعمليات الاجتماعية – التعاون – التوافق – الصراع – فيما ثبت – عدم حدوث تغير فى مشاركة أفراد القرية التى تعرضت للتحديث عن القرية التى لم تتعرض للتحديث فى التنمية المحلية . (٥٦)

– دراسة (عبير فؤاد أحمد شريف ، بعنوان التصورات الإجتماعية والسياسية للشباب الجامعى فى مصر دراسة ميدانية مقارنة على عينة من طلاب جامعتى المنصورة والأزهر ، ٢٠٠٢ .

تتمثل مشكلة الدراسة فى دراسة تصورات الشباب الجامعي ، وثقافته ومكانته في المجتمع المصري في ظل التحولات الاجتماعية والاقتصادية التي تشهدها البلاد في الوقت الراهن وذلك من خلال طرح بعض القضايا الهامة التي تمثل لب الموضوع الراهن وأيضا تحاول هذه الدراسة التعرف علي أهم المصاحبات الاجتماعية والاقتصادية المترتبة علي مثل هذه التصورات للشباب الجامعي استنادا إلي رصد التغيرات الايجابية والسلبية التي تساير هذه المرحلة .

كما أوضحت النتائج أيضا أن ثمة حالة عالية من الرضا عن الحياة العائلية في أسر المبحوثين كما أن الشباب الجامعي في دراستنا يجتمعون علي حب مصر ويفتخرون بانتمائهم إلي مجتمعهم المصري وبكونهم مواطنين مصريين قد أبدي الكثيرون منهم رغبة قوية في خدمة مجتمعهم والتضحية في سبيله كما تشير بعض النتائج إلي أن الشباب لا يميلون إلي الاتجاه للعنف بالقول أو الممارسة أو بالإجراءات غير المشروعة التي لا يقرها المجتمع مشيرين إلي أن أغلبهم سوف يلجأ إلي الإجراءات القانونية والقنوات الشرعية من أجل التعبير عن نقدهم للمجتمع.(٥٧)

تدور الدراسة حول أن التغيرات في المهنة والحالة العلمية و الوعى ، يتبعها تغير في الأوضاع الطبقية و التى تعد محدداً هاماً لمسائل السكان ، فالبحوث الجادة حول العلاقة بين البنية الطبقية والسكان تثبت بالشواهد التاريخية و الميدانية أن انتشار الأمراض ووفيات الأطفال أكثر ارتفاعاً بين الطبقات المعدمة عن غيرها، و أن

انتشار الأمية بين الفقراء ، وذلك من خلال ملاحظتين منهجيتين هامتين : الأولى دراسة البنية و التغيرات فيها عبر الزمن في إطار الوحدة و التناقض بين الريف و الحضر، أى دراسة التغيرات الحادثة في التكوين الاجتماعى الاقتصادى إبان فترة الدراسة، فالبنية الاجتماعية للقرية جزء مترابط و متداخل مع مستوى التكوين الاجتماعى الاقتصادى وذلك في الفترة الزمنية[١٩٥٢– ١٩٨٢] ، وقد هدفت الدراسة إلى التعرف على الطبيعة الطبقية لسلطة الدولة ، و التى يمكن الاقتراب من تحديدها بتحليل مضمون ما اتخذته من إجراءات سياسية وتشريعية ، والتعرف على مدى سيطرة رأس المال في تلك الفترة ١٩٥٢ و حتى بداية السبعينيات في صورته كرأسمال دولة ، أى كعلاقة بين الطبقة ككل (أو فئاتها المسيطرة) من خلال سيطرتها على السلطة و بين الطبقات الأخرى وخاصة المنتجين المباشرين ، وقد استعان الباحث بطريقة تحليل مضمون البيانات المتاحة عن أشكال حيازة وملكية الأرض الزراعية، وتوصلت الدراسة لمجموعة من النتائج منها :

١ – أنه رغم حدوث تغيرات واضحة في القرية المصرية منذ الخمسينيات وحتى نهاية الستينيات تمت من خلال سياسات الاصلاح الزراعى ، وتنظيم الانتاج الزراعى و سياسات التعليم و التشغيل ، إلا أن التغيرات التى حدثت معظمها لم تمس في العمق العلاقات الإنتاجية مما صاحبه انحسار مورد الأرض الزراعية وبروز هدر فيه ، كما أن هذه التغيرات كانت كمية وفى شكل الظواهر والعلاقات أكثر منها في مضمونها وعمقها .

١- رغم حدوث بعض التغيرات و التغيرات المضادة في منظومة القيم الاجتماعية السائدة بالقرية المصرية إجمالاً ، أو القيم الطبقية ، فإن ثمة ذات صلة بمسائل السكان لم يحدث لها أى تغير كيفى منها تفضيل الزواج المبكر ، أن التغير في النظرة للأنثى ، إلا أن التفضيلات العامة لا تزال في صالح الذكر .

٢- أن أعداد من سكان القرية – خاصة ذوى الدخول المرتفعة نسبياً- يتجهون إلى المدن المجاورة للحصول على خدمات أفضل في النواحى الصحية و التعليمية . (٥٧)

– دراسة منصور مغاورى ، بعنوان :أثر التحولات الاقتصادية والاجتماعية في مصر على العمالة الزراعية ، ٢٠٠٣ .

حاولت هذه الدراسة التعرف على الواقع الراهن للعمالة الزراعية ، وهدفت إلى تفهم العوامل الفنية والاقتصادية والاجتماعية المؤثرة فيها ، و تحديد أبعادها المستقبلية ، وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفى التحليلى لمراحل التطورات المختلفة التى مر بها المجتمع المصرى من خلال تقسيمها له لفترات زمنية وفقاً لمجموعة من التحولات سواء كانت سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية و التى تمثل علامة ونقطة تحول لتحديد التحولات و التغيرات التى أثرت على الاتجاهات التنموية ، وبالتالى أثرت على التنمية البشرية و العمالة الزراعية ، كما اعتمدت الدراسة على أسلوب التحليل الاقتصادى الوصفى لدراسة و تحليل الاتجاهات العامة لتطوير حجم العمالة الزراعية و ذلك بالاستعانة ببعض المعايير و الأساليب الاحصائية ، كما تم تقدير و قياس أثر التحولات الاقتصادية على القطاع الزراعى باستخدام التحليل القياسى وتقدير دالة الانتاج ، والذى شمل الفترة من ١٩٧٣ – ٢٠٠٠ كما اعتمدت الدراسة على البيانات المنشورة وغير المنشورة ، و الدراسات السابقة و المتعلقة بالمشكلة موضع الدراسة ، من الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء ، و وزارة التخطيط ، و البنك الأهلى ، ومعهد بحوث الاقتصاد الزراعى .

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها :

١- إن قطاع الأعمال الزراعى من القطاعات المهملة ، وأنه قد تأثر سلبياً بسياسات الإصلاح الاقتصادى ، والنمو السكانى ، وظروف الهجرة .

٢- ما زال القطاع الزراعى يستوعب الزيادة المستمرة في الريف وأن هذا الاستيعاب لقوة العمل المتزايدة ينجم عنه نقص في الإنتاج و الوصول إلى مستويات متدنية من الإنتاجية ومن الأجور استيعاباً للأعداد المتزايدة .

٣- أدى انخفاض نصيب قطاع الزراعة من إجمالى الاستثمار إلى ضعف توفير فرص عمل إضافية إذ يتوقف على الاستثمار المتاح إمكانات تطوير أساليب الإنتاج و مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الزراعة و كذلك إمكانات إضافة أرض زراعية جديدة .

٤- أدت برامج الإصلاح الهيكلى إلى نتائج سلبية على أسواق العمل الزراعى تمثلت في حدوث زيادات مستمرة في معدلات البطالة ، وانخفاض الأجور الحقيقية للعمالة وزيادة شدة تأثيرها على سوق العمل الزراعى و العمالة الزراعية .[٥٨]

<u>– دراسة إياد محمد عماوى ،بعنوان :ملامح التغير الاجتماعى فى الريف الفلسطينى ، دراسة ميدانية لعادات الزواج فى ثلاث قرى بمحافظة طولكرم ، ٢٠٠٨.</u>

تدور هذه الدراسة حول طبيعة التغيرات التى طرأت على عادات الزواج فى القرية الفلسطينية نتيجة التحولات الاقتصادية و الاجتماعية و الأيديولوجية التى شهدتها فلسطين منذ خمسينيات القرن الماضى حتى وقتنا الحاضر فى ثلاث قرى بشمال الضفة الغربية هى (بلعا، الغصون ، إكتابا) فى محافظة طولكرم ، وتهدف الدراسة إلى التعرف على التغيرات التى طرأت على بعض العادات المتعلقة بالزواج فى القرية الفلسطينية عبر المراحل الزمنية الخمس التى تناولها البحث فى الفترة الزمنية من ١٩٥٠– ٢٠٠٥ ، من خلال تقديم وصف تحليلى لها ، و الدراسة من الدراسات الوصفية، وقد استعان الباحث بكل من المنهج الكمى و المنهج الكيفى ، واستخدم استمارة استبيان كأداة من أدوات جمع المادة الميدانية ، كما استعان أيضاً بالمقابلة المتعمقة والملاحظة بالمشاركة وقد طبق الاستبيان على عينة قوامها ٢٥٠ مفردة ،فى

حين طبقت المقابلة على١٥ مبحوثاً ، وقد توصلت الدراسة لعديد من النتائج منها : أن هناك تغيراً واضحاً قد طرأ على شكل حفلة الزواج و مراسيمه ، تبعاً للمراحل الزمنية المختلفة ، وأن هناك تغيراً فى شكل حفلات الزواج و أماكن إقامتها والممارسات الخاصة بإقامة حفلات الزفاف . [٥٩]

- دراسة فريحة أبوبكر علي الزواوي ، التغير الاجتماعي والتحديث وعلاقته بتغير الشخصية في المجتمع القروي، قرية زلة نموذجا ، ٢٠٠٩.

استندت هذه الدراسة على أن التغيرات التي تحدث على المستوى المجتمعي، لابد وأن تنعكس آثارها على مستوى الأفراد من خلال القدرة على تغير واكتساب خصائص الشخصية الملائمة لطبيعة العصر الحديث . وتهدف هذه الدراسة للتعرف على بعض التغيرات الاجتماعية التي حدثت في المجتمع الليبي بشكل عام والمجتمع القروي بشكل خاص وعلاقة هذه التغيرات بتغيّر شخصية الأفراد القرويين من" شخصية تقليدية – شخصية انتقالية – شخصية حديثة" ولقد تم تحديد بعض خصائص الشخصية الحديثة التي قامت عليها الدراسة ،والمتمثلة في "المشاركة الفعلية – الطموحات والتطلعات – الكفاءة الاجتماعية – الاستقلالية وحرية التفكير– الفردية أو الأنانية – الإيمان بحقوق المرأة." وبالتالي انحصر الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في إبراز العلاقة بين التغير الاجتماعي والتحديث وتغير الشخصية في المجتمع القروي ، استعانت الباحثة بالاتجاهات المفسرة لعملية التغير الاجتماعي والتحديث مستندةً في ذلك على اتجاه دراسة الفرد، مستخدمة المنهج الوصفي باستخدام المسح الاجتماعي عن طريق العينة فقد تم اختيار (٤٠٠) مفردة من كلا الجنسين ، وقد استخدمت الباحثة أداة المقابلة المقننة لجمع البيانات ، فقد أظهرت نتائج الدراسة أن الشخصية الانتقالية هي الشخصية السائدة في المجتمع القروي على كل بعد من أبعاد خصائص الشخصية الحديثة ،وهذا يتفق مع ما يؤكده "ليرنر" في دراسته في دول الشرق الأوسط ،حيث أكد "أنه كلما زاد عدد الأفراد الانتقاليين في المجتمع كان المجتمع أكثر تحديثا ، وبهذا يمكننا القول بأن الشخصية القروية في المجتمع أخذت في الاتجاه نحو الحداثة ،

تشير هذه النتيجة أن التغيرات الاجتماعية الواسعة التي سادت الواقع الليبي بصفة عامة والمجتمع القروي بخاصة بفعل عوامل التنمية والتحديث، فقد أحدثت تغيراً في الجوانب المادية بشكل أكبر مما أحدثته في الجوانب اللامادية إلا أنها ساهمت مع مرور الوقت في ترك آثار عميقة و واسعة طالت الشخصية التقليدية في المجتمع القروي .(٦٠)

- دراسة الخولي سالم إبراهيم الخولي بعنوان التركيبة الاجتماعية والأوضاع الراهنة في الريف ، ٢٠١٣.

تتناول هذه الورقة البحثية "التركيبة الاجتماعية والأوضاع الراهنة في الريف" وذلك من حيث تشخيص الواقع المعاصر الذي تعيشه القرية المصرية خاصة بعد ثورة ٢٥ يناير سواء من حيث: الأوضاع الاقتصادية بالريف (الفقر والجريمة، الصحة والتلوث البيئي، البذخ والإسراف)، العلاقات الاجتماعية، (الشباب ومشاكله)، السياسية الزراعية وانعكاساتها على الريف، والتي ساهمت في تغيير التركيبة الاجتماعية فيها ، لأن التركيبة الاجتماعية تتشكل وتتكون في إطار الأوضاع القائمة، فحال القرية المصرية اليوم يدعو إلى مزيد من الدراسة والتشخيص والتحليل لرصد الظواهر الجديدة والغريبة عن القرية المصرية والتي عرفت بأصالتها وهويتها الثقافية المميزة لها على مر العصور، وفي ظل موجات التغير المتلاحقة التي أصابت القرية غيرت كثيراً من هذه الهوية ، وقد توصل الباحث إلى النتائج التالية :

- أن الأوضاع الراهنة في القرية المصرية سواء الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية أو الثقافية كانت سبباً في تغيير شكل التركيبة الاجتماعية بها.
- لم تصبح ملكية الأرض الزراعية والانتساب لعائلة معينة الأساس في تحديد الوضع الطبقي بل دخلت محددات جديدة أهمها حجم الثروة المادية لدى الشخص والتي حصل عليها بأي طريق شرعي أو غير شرعي وامتلاك المشروعات والتعليم وشغل

المناصب القيادية، والعمل بالسياسة وحالة المسكن وامتلاك وسائل الترفيه والسيارات الخاصة.

- لعل من العوامل التي ساعدت على إضعاف التركيبة الاجتماعية بالريف تحرر الشباب من سيطرة الأسرة خاصة في الاختيار الزواجي، والذي كان يتم من داخل العائلة، أو حتى من العائلات الأخرى بالقرية، وهو ما كان يدعم الروابط ويقوى من التركيبة الاجتماعية بعلاقات النسب والمصاهرة إضافة إلى علاقات الدم، وأصبح الزواج الخارجي سواء من خارج العائلة أو من خارج القرية هو السمة الغالبة للاختيار الزواجي. (٦١)

ب الدراسات الأجنبية :

- دراسة بعنوان معوقات التغير: دراسة سوسيولوجية للتنمية الريفية فى أيرلندا، ٢٠٠٩.

يدور هذا البحث إلى الكشف عن العوامل الاجتماعية و الثقافية التى تساعد المزارعين و الصيادين الأيرلنديين على الانخراط فى التنمية الريفية المعاصرة و الظروف التى تساعدهم على تحسين ظروفهم ، وسعى البحث إلى تحقيق هدف رئيسى يتمثل فى التعرف على جدول أعمال الاتحاد الأوروبى الخاص بعملية التنمية الريفية التى يقوم بها ، وذلك من حيث شكلها و آلية تشغيلها و التحديات التى تواجهها ، و استكشاف الاختلافات الإقليمية فيما بينها ، وقد اعتمدت الدراسة على الإجراءات المنهجية الآتية : تحليل التراث الأدبى و استراتيجياته ، و البحث الميدانى التجريبى ، و الاعتماد على نتائج البحوث السابقة ، وإجراء مقابلات متعمقة مع مجموعة من الخبراء ، وصناع القرار ، ومن النتائج التى توصلت إليها الدراسة أن هناك مواقع شهدت تحولات مختلفة سواء فى نمط أو معدل التغير ، وترجع هذه التغيرات إلى الخصائص الاجتماعية و الاقتصادية و الديموجرافية لهذه المجتمعات و كيف عملت القوى المختلفة على تشكيل طبيعتها . (٦٢)

<u>– دراسة بعنوان : التغير الاجتماعى فى ريف بورياتيا فى روسيا ، ٢٠١٠.</u>

تسعى هذه الدراسة إلى اكتشاف أثر الحداثة على الريف الروسى ، وذلك من خلال الكشف عن التغير الاجتماعى الذى حدث فيه ، وقد طبقت الدراسة على ثلاث قرى فى منطقة كروماكان وهى منطقة قليلة السكان ، واعتمد الباحث على كل من الملاحظة بالمشاركة ، و المقابلات المتعمقة ، والمناقشات غير الرسمية مع الأفراد مجتمع الدراسة ، حيث أجرى ١٤ مقابلة متعمقة ، و١٠ مقابلات رسمية ، و قد استمرت الدراسة من يونيو – أغسطس ٢٠٠٩ ، وتوصل الباحث إلى أن مجتمع الدراسة لدية مقاومة للموروثات القديمة من الحقبة السوفيتية . (٦٣)

ثانياً الدراسة الميدانية

<u>أولاً البيانات الأولية للمبحوثين :</u>

<u>النوع :</u>

<u>جدول رقم (١)</u>

م	ك	%
ذكر	٨٥	%٥٦
أنثى	٦٥	%٤٤
المجموع	١٥٠	%١٠٠

يوضح الجدول السابق رقم (ا) نوع المبحوثين ومن الجدول يتضح أن الذكور جاءوا فى الترتيب الأول بنسبة٥٦% ، يليها فى الترتيب الثاني الإناث بنسبة ٤٤% من العينة .

السن :

جدول رقم (٢)

م	ك	%
٢٠-٣٠	٢٥	%١٦.٦
٣٠- ٤٠	١١٥	%٧٦.٦
٤٠فأكثر	١٠	%٦.٨
المجموع	١٥٠	%١٠٠

يوضح الجدول السابق رقم (٢) سن المبحوثين ومن الجدول يتضح أن الفئة العمرية [٣٠-٤٠] جاءت فى الترتيب الأول بنسبة٦ .٧٦، يليها فى الترتيب الثانى الفئة العمرية [٢٠- ٣٠] بنسبة ١٦.٦% ، وجاء فى الترتيب الأخير من هم فى الفئة العمرية ٤٠ فأكثر بنسبة ٦.٨%

محل الميلاد :

جدول رقم (٣)

م	ك	%
قرية	١٥٠	%١٠٠
مدينة	–	–
المجموع	١٥٠	%١٠٠

يوضح الجدول السابق رقم (٣) محل ميلاد المبحوثين ومن الجدول يتضح أن المبحوثين جميعهم من مواليد القرية .

محل الإقامة :

جدول رقم (٤)

م	ك	%
قرية	١٥٠	%١٠٠
مدينة	–	–
المجموع	١٥٠	%١٠٠

يوضح الجدول السابق رقم (٤) محل إقامة المبحوثين ومن الجدول يتضح أن المبحوثين جميعهم مقيمون فى القرية، ولكن بعضهم منهم يعمل خارج القرية ، وبعد ساعات العمل يعودون مرة أخرى إلى القرية .

المهنة :

جدول رقم (٥)

م	ك	%
مدرس	٤٠	%٢٦.٧
محامى	١٥	%١٠
مزارع	٢٥	%١٦.٦
أعمال حرة	٣٥	%٢٣.٥
مهندس	١٠	%٦.٦
ربة منزل	١٥	%١٠
موظف	١٠	%٦.٦
المجموع	١٥٠	%١٠٠

يوضح الجدول السابق رقم (٥) مهنة المبحوثين ، ومن الجدول يتضح أن مهنة مدرس جاءت فى الترتيب الأول بنسبة ٢٦.٦% ، يليها فى الترتيب الثانى

الأعمال الحرة بنسبة ٢٣.٥% ، وجاء فى الترتيب الثالث المزارعون بنسبة ١٦.٦% ، وجاء فى الترتيب الرابع كل من يعملون بمهنة المحاماة ، وربات المنازل بنسبة ١٠% ، وجاء فى الترتيب الخامس و الأخير فئة الموظفين بنسبة ٦.٦%، وهو ما يشير إلى ارتفاع معدلات التعليم بالقرية ، و أن مهنة التدريس من المهن الأساسية بها نظراً لوجود مدارس للتعليم الأساسى بها ، كما تشير إلى ازدياد اهتمام القرويين بتعليم أبنائهم .

ثانياً : أهم التغيرات الاقتصادية فى القرية بعد ثورة ٢٥ يناير :

– تأثر القرية المصرية بالأحداث الاقتصادية التى شهدتها مصر بعد ثورة ٢٥ يناير :

أوضح المبحوثون جميعهم أن القرية شأنها شأن المدينة تأثرت بكل الأحداث السياسية والاقتصادية التى شهدها المجتمع ، وأن الحالة الاقتصادية التى عاشها المجتمع المصرى انعكست بدورها على القرية فقد أشار المبحوثون إلى أنها تأثرت بارتفاع الأسعار مثلها مثل المدينة لأنها أصبحت مجتمعاً مستهلكاً وليس منتجاً مثلما كان الحال فى الماضى ، كما أشار البعض إلى أن تأثير ثورة٢٥ يناير على القرية يعد تأثيراً سلبياً حالها حال كثير من المدن فبعض الأشخاص استغلوا الظروف الأمنية السيئة وبدأوا ينشرون الفوضى والبلطجة مما أدى إلى توقف عجلة الإنتاج، وكذلك استغلوا عدم الرقابة ورفعوا الأسعار، كما أن بعض الأفراد الذين يعملون فى مجال الأعمال الحرة قد تأثروا بالأحداث الاقتصادية المختلفة والتي كان من أهمها توقف عجلة الانتاج، الأمر الذى أدى إلى توقف هؤلاء الأفراد عن العمل نتيجة لصعوبة تسويق منتجاتهم و كذلك تزايد الديون عليهم مما أدى إلى إنهاء هذه الأعمال فقد أشار أحد المبحوثين إلى أن: " أيوة تأثرت بسبب ارتفاع الأسعار وعدم وصول المواد الغذائية للقرية وخاصة إنى أمتلك محل بقالة وكنت أعانى من عدم وجود الأمن على الطرق وصعوبة وصول عربيات البضاعة بأمان لينا، أيوة تأثرت جدا وتوقف الحال وكل حاجة واقفة وفى ناس بيوتها اتخربت" .

- تأثير الثورة على فرص العمل فى القرية ،و الفئات الأكثر تضرراً :

يرى أغلب المبحوثين أن مشكلة الحصول على فرص عمل من المشكلات التى تعانى منها القرية من قبل الثورة إلا أنها قد زادت حدتها بعدها ، ليس فى القرية فقط بل على مستوى مصر كلها ، وذلك لأن الثورة أثرت على قطاع السياحة و الذى كان يعتمد عليه عدد كبير من شباب القرية الذين كانوا يعملون فى المناطق السياحية كشرم الشيخ و الغردقة ، كما أثرت أيضاً على فرص العمل فى بعض المصانع التى توقف بها الإنتاج نتيجة للإضرابات المتكررة، و كذلك فقد تأثر أصحاب الأعمال الحرة و المشروعات الخاصة نتيجة لما شهدته البلاد من انفلات أمنى و قطع للطرق، الأمر الذى أدى إلى تأثرهم وتأثر أعمالهم بما شهدته مصر من أحداث، كذلك تأثر الشباب المتعلم من الثورة، فعلى الرغم من توقعهم أن الثورة ستزيد من فرص العمل إلا أنه قد حدث العكس، وذلك لعدم توفير فرص عمل مناسبة لهم، بينما يرى البعض الآخر أن فرص العمل بالقرية لم تتأثر بعد الثورة، ويعود ذلك إلى أن أغلب فرص العمل الموجودة بها تعتمد على الزراعة ، والعمل الزراعى لم يتوقف بعد الثورة فقد أوضح بعض المبحوثين أن " : بالنسبة للقرية لم تتأثر بشكل واضح فالناس اللى بيشتغلوا فى المجال الزراعى لسه بيشتغلوا فيه زى ماهما، ولكن زادو من أجورهم ، مفيش فئات تأثرت بسبب الثورة إلا بعض الناس الدخل بتاعهم قل أوى وخاصة اللى شغالين فى السياحة ، أما عن الفئات الأكثر تضرراً بقلة فرصة العمل بعد ثورة ٢٥ يناير فقد أشار المبحوثون إلى أن فئة الشباب هى الفئة الأكثر تأثراً خاصة من يعمل منهم فى السياحة، و كذلك فئة أصحاب المهن الحرة والذين تأثروا بسبب الانفلات الأمنى و ارتفاع الأسعار ، " الفئة الأكثر تضرراً هى فئة العمال العاديين وعمال اليومية من الشباب وكبار السن، لأن كان فى مشاريع كانوا بيشتغلوا فيها برة القرية توقف نشاطها أو تم تقليله بعد أحداث الثورة".

-أسباب وجود البطالة فى الريف بعد ثورة ٢٥يناير:

أشار أغلب المبحوثين إلى أنه لا توجد بطالة فى الريف بالمعنى المفهوم للبطالة _عدم توافر فرص عمل _ سواء قبل أو بعد الثورة نظراً لوجود العمل الزراعى ، وإنما توجد بطالة موسمية فى القرية نتيجة لطبيعة العمل الزراعى وارتباطه بمواسم الزراعة و الحصاد " الغالبية العظمى هى بطالة موسمية لأن العمل فى القرية موسمى مرتبط بمواسم الزراعة والحصاد ولكن هناك بطالة دايمة ولكن قليلة ، وهى بالنسبة لقلة ليس لها هدف بسبب ضغوط الحياة وحالة اليأس بسبب ارتفاع الأسعار وتكاليف الزواج وغلاء المعيشة "، بينما تشير قلة من المبحوثين إلى أن البطالة الموجودة بالريف ظهرت مع توقف المصانع عن العمل خاصة أن هناك عدداً ليس بالقليل يعمل فى المدن الصناعية كالعاشر من رمضان " البطالة ما زادتش فى الريف بسبب الثورة ولكن ظهرت مع العاملين فى المصانع الخاصة فقط خاصة إن كان فى ناس بتشتغل فى المناطق الصناعية زى العاشر من رمضان و المحلة " ، وكذلك مع انهيار السياحة خاصة وأن أغلب الشباب كان يسافر للعمل فى المدن السياحية كشرم الشيخ و الغردقة، ومع توقف السياحة أصبحوا عاطلين عن العمل " الدنيا اتقفلت والعمل فى شرم والغردقة اتقفل وده كان مجال شغلهم وعلى فكرة كان هناك أعداد كبيرة جدا من الشباب بيعملوا فى السياحة "، إضافة إلى وجود فئة من الشباب لا ترغب أساساً فى العمل وتفضل حياة اللهو و السهر " فى شباب مش عايز يشتغل ولا يتعب عشان يكسب قوت يومه ، وبيحب اللعب والسهر "

<u>– أسباب عزوف القرويين عن العمل الزراعى</u> :

يرى أغلب المبحوثين أن من أهم أسباب عزوف القرويين عن العمل الزراعى أنه غير مجد مادياَ نظراً لكونه عملاً موسمياً ، و أن الشباب الآن لا يُفضل العمل به وذلك لارتفاع الأسعار والمسئوليات لديهم ،وبحثهم عن مصدر ثابت للدخل فهم يفضلون

السفر للخارج ، أو العمل فى المدينة بدخل ثابت فمن وجهة نظرهم " العمل الزراعى عمل موسمى بنشتغل فترة بسيطة طول السنة ونقعد لفترات طويلة من غير شغل ومع ارتفاع الأسعار والمسئوليات بقينا نهرب منه " كما يرجع عزوف القرويين عن العمل الزراعى لعدة أسباب ومنها: انخفاض أجر العامل الزراعى ، والمشقة والمجهود فيه كبيرة ، وعدم توفير تأمينات ومعاشات على الفلاحين فى حالة العجز عن العمل ، مما يجعله غير مجد، ،وقد أشار بعض المبحوثين إلى أنه " شيء طبيعى وخاصة أن الأجرة ضعيفة والعمل متقطع ، عشان الأجرة قليلة جدا وعمل شاق ومفيش تأمين " وكذلك يُرجع البعض السبب إلى ارتفاع نسبة الشباب المتعلم فى القرية ، ورغبة الأهالى فى التحاق أبنائهم بالوظائف الحكومية المختلفة التى تتناسب مع مؤهلاتهم الدراسية، وكذلك تطلعاتهم ، كما يرجع البعض أسباب عزوف القرويين عن العمل الزراعى إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج الزراعى ، والتى لا تتلاءم مع العائد منه " فى بعض المزارعين مستائين من ارتفاع تكاليف الانتاج الزراعى وخاصة أن العائد ما عادش كبير" ،بينما يرى قليل من المبحوثين أنه لا يوجد عزوف من القرويين عن العمل الزراعى فالزراعة هى أساس الريف المصرى ، يعمل بها القرويون جميعهم حتى المتعلمين منهم و الموظفين ، فهم يرون أن " مفيش عزوف عن زراعة الأراضى فى أشخاص كتير من المتعلمين لسه بيعملوا فى المجال ده ، وخاصة اللي بيمتلكوا الأراضى الزراعية صحيح العمل الزراعى متعب وشاق ولكن كتير من الشباب بيشعروا أنه مجال مفيش فيه مخاطره كتير زى الأعمال التجارية "

-أسباب الهجمة الشرسة على الأراضي الزراعية وزراعتها بالمباني الخرسانية بدلاً من المزروعات بعد ثورة ٢٥ يناير:

أكد المبحوثون جميعهم على أن الاتجاه إلى البناء على الأراضى الزراعية زاد بشكل ملحوظ عقب ثورة ٢٥ يناير ، وأنها شهدت تعدياً واضحاً بالبناء عليها ، و أرجعوا ذلك إلى عديد من الأسباب كان أهمها :

١- رغبة الأهالى فى التوسع والبناء وإيجاد منازل جديدة و كبيرة ، وأفضل حالاً مما يسكنونها أو استخدامها كمصدر للدخل من خلال تأجيرها للأخرين " الناس عايزة تبنى وتتوسع ، الناس عندها رغبة فى البناء والتوسع ويبقى عندها منازل جديدة كبيرة وأفضل من اللى بيسكونها أو تبقى مصدر دخل لهم لما يأجروها لغيرهم"

٢-كما لعب غياب الأمن والرقابة على الأراضي الزراعية دوراً مهماً و أساسياً فى اتجاه عديد من الناس إلى تبوير أراضيها واستغلالها فى البناء عليها ، " غياب الأمن واستخدام كثير من أصحاب الأراضى هذه الوسيلة كتجارة مربحة لأراضيهم"

٣- أدى ارتفاع قيمة أراضى المبانى إلى اتجاه الناس لتبوير وبيع الأراضى الزراعية نظراً لكونها تأتى بعائد أكبر من استخدامها فى الزراعة ، وساعد على انتشار هذه الظاهرة عدم تفعيل القوانين و عدم صرامتها،" بعض الناس بيتخيلوا أنهم لما يحولوا الأرض الزراعية إلى أرض مبانى أنهم هيستفيدوا مادياً لأن أراضى المبانى ثمنها أضعاف الأراضى الزراعية وساعدهم على كده معرفتهم بأنهم مش هيتعرضوا لأى مسائلة قانونية يرجع لضعف فى التشريعات القانونية"

٤- عدم وجود أراضى مخصصة للبناء عليها فى القرية وضيق مساحتها ، " الناس عاوزة تبنى ومفيش كردون مبانى هيعملوا ايه يعنى "

٥- جهل الناس بقيمة الأرض الزراعية ، وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة " الجهل والجشع وعدم معرفة قيمة الأرض الزراعية"

مدى نجاح ثورة٢٥يناير فى تحقيق مطالبها بالقضاء على الفقر :

أوضح المبحوثون جميعهم أن الثورة قامت من أجل القضاء على الفقر، إلا أنها لم تأخذ الوقت الكافى من أجل تحقيق هذا الهدف ، وأرجعوا ذلك إلى عديد من الأسباب من أهمها الارتفاع المستمر فى الأسعار فى أعقاب الثورة ، إلغاء جزء من الدعم "زيادة أسعار البنزين و السولار والأزمات المتكررة منها والذى أدى بدوره إلى زيادة المواصلات وزيادة الأعباء على الناس، " بالعكس زادت من معدلات الفقر

بسبب ارتفاع الأسعار وخاصة المحروقات (السولار والبنزين) ، والأزمات اللى كان بيسببها نقص السولار والبنزين ، وكمان ده زاد معاه المواصلات وأسعار النقل " ، بينما أشار البعض إلى أن الثورة لم تحقق هدفاً واحداً من أهدافها بسبب جهل الناس ، " لم تنجح لحد دلوقتى بسبب وجود بعض الطبقات والفئات المستغلة اللى استغلت فقر وجهل الناس وخدوا كل مكاسب الثورة لهم"، كما يرى البعض أن الثورة لم تنجح بسبب المؤامرات المستمرة على مصر " لأ لم تنجح بسبب المؤامرات اللى كانت على مصر"

_ مدى تأثر الحالة الاقتصادية للقرية بوقف تصدير بعض الحاصلات الزراعية :

أشار أغلب المبحوثين إلى أن القرية لم تتأثر بوقف تصدير عديد من الحاصلات الزراعية ، وذلك لأن المزارع يقوم ببيع المحاصيل إلى التجار ، و المصدرين ، ومن ثم لم يتأثر بذلك بينما تأثر التجار و المصدرون " المزارعين ما حسوش بوقف التصدير بشكل قوى ،لأن معظمهم يبيعون المحاصيل للتجار، واللى حسوا به هما التجار " كما أشار البعض إلى أن ارتفاع أسعار الحاصلات قد أدى إلى تعويض وقف التصدير بالنسبة للمزراعين " لأ طبعاً والدليل السنة اللى فاتت كانت البطاطس بخمسة جنية ومفيش تصدير" ، كما أشار البعض إلى أن القرية لم تتأثر كثيراً بسبب الاعتماد على السوق المحلى " تأثير محدود لأن السوق المحلى هو المستهلك الأكبر والذى تأثر هم المصدرون فقط "، بينما أشارت أقلية من المبحوثين إلى أن الحالة الاقتصادية بالقرية قد تأثرت بوقف تصدير بعض الحاصلات الزراعية ومنها البطاطس وذلك لأن الزراعة من وجهة نظرهم لم تعد تأتي بعائد مناسب " كان لوقف التصدير البطاطس أثر رهيب على الحالة الإقتصادية للقرى المعتمدة على زراعتها البطاطس ، بالرغم من ارتفاع سعرها ، وتعرض بعضهم لخسائر كبيرة نظراً لارتفاع تكلفة الزراعة وبالتالى ينسحبون من الزراعة فى الأعوام القادمة وهو ما يؤثر على العمالة التى تعمل فى هذا المجال"

أسباب زيادة معدلات الفقر بالقرية بعد ثورة ٢٥ يناير :

اتفق المبحوثون جميعهم على أن معدلات الفقر قد زادت فى القرية بعد ثورة ٢٥ يناير ، و قد تنوعت تفسيراتهم لأسباب زيادتها بعد الثورة ، فالبعض يرى أن القرية شأنها شأن المدينة تأثرت بزيادة الأسعار و توقف عجلة الإنتاج ، ولكن القرية أقل بسبب معرفة الناس ببعضهم البعض ، وكذلك لوجود الجمعيات الأهلية بها التى تساعد الأسر الفقيرة " الناس فى القرية أقل تأثر من المدينة لأن الناس عارفين بعضهم ، وكمان فى جمعيات أهلية فى (قريتنا) وهى تحاول التكفل بالأسر الفقيرة " ، ويرى البعض الآخر أنها زادت بسبب سوء الأحوال الاقتصادية فى مصر عامة بعد الثورة ، "نعم زاد ، بسبب سوء الأحوال الاقتصادية والمادية وارتفاع الأسعار، معظم الناس شعروا بغلاء الأسعار وبالتالى عدم مقدرتهم على شراء متطلباتهم الأساسية ، " كما يرى البعض أن حالات الفقر فى تزايد مستمر فى الأونة الأخيرة وقبل الثورة ولكنها زادت بعد ثورة ٢٥ يناير " الناس ظروفها صعبة من قبل الثورة ، ولكن الظروف دى ساءت أكتر بعدها "" ، كما أشار البعض إلى أنها زادت بسبب عودة العمالة من الدول العربية خاصة ليبيا و انخفاض معدلات الهجرة لدول الخليج، وعدم توافر فرص عمل لهم فى مصر ، " زادت بسبب ارتفاع الأسعار وانخفاض الهجرة للدول العربية وخاصة دول الخليج ، كمان الناس اللى بتشتغل فى ليبيا رجعت وملهاش فى الغالب شغل هنا " .

ثالثاً التغيرات الاجتماعية :

يمكن رصد التغيرات الاجتماعية فى القرية من خلال ما يلى :

١-الأوضاع الصحية فى القرية :

يرى المبحوثون جميعهم أن القرية تعانى من سوء الخدمات الصحية سواء قبل الثورة أو بعدها ، ولكن زادت سوءًا بعد ثورة ٢٥ يناير ، " لم تضف الثورة أى جديد بالعكس كان لها تأثير سلبى فى كل المجالات ومنها الصحى " فلا توجد مستشفيات فى القرية مجهزة لخدمة المواطنين ، كما أن الوحدة الصحية بالقرية لا

يتوافر بها الأطباء أو الأدوية اللازمة لعلاج المرضى، وقد زاد الأمر سوءاً بعد الثورة بسبب عدم الرقابة على الوحدات الصحية " الأوضاع الصحية كما هى قبل الثورة وأثناء الثورة بل يمكن أن تكون قلو بسبب انعدام الرقابة داخل الأجهزة الحكومية وضعف الرواتب المقدمة لهم وبالتالى الإهمال فى تقديم الخدمة للمواطن البسيط " ، وعدم توافر العاملين بها ، كما اختفت التطعيمات و الأدوية ، " على العكس فبعض الوحدات الصحية تناقصت فيها الأدوية وتطعيمات الأطفال وهذا بسبب عدم الرقابة بشكل عام " ، ولا يوجد بالقرية سوى العيادات و الصيدليات الخاصة أما الخدمات الحكومية فغير متوافرة بالوحدة الصحية بالقرية ، " لأ مفيش أى تحسن وهو أصلا مفيش منظومة صحية فى القرية غير الدكاترة اللى فاتحين عيادات و صيدليات خاصة وبس " .

٢_ تحسن مستوى المعيشة :

أوضح المبحوثون جميعهم أن مستوى المعيشة لم يتغير إلى الأحسن بل ازداد الوضع سوءاً بعد الثورة ، وذلك بسبب حالة الركود الاقتصادي التي يعانى منها المجتمع المصرى كله و القرية على وجه الخصوص ، " لم يتحسن مستوى المعيشة فى القرية بل زاد سوء بسبب ارتفاع الأسعار " ، حتى مع زيادة مرتبات الموظفين بعد الثورة لم يشعروا بتحسن فى مستوى معيشتهم ، " حتى الموظفين زادت مرتباتهم ، وما حسوش بزيادتها بسبب غلو الأسعار " ، وذلك بسبب غلاء الأسعار وانخفاض القيمة الشرائية للجنيه ، " لم يتحسن مستوى المعيشة بل زاد سوءاَ بسبب ارتفاع الأسعار و وقف الحال اللى احنا فيه والفلوس ماعدش لها قيمة ، ما عدتش بتعمل حاجة " ، بل إن بعض الناس قلت معدلات شرائهم للسلع الكمالية ، واتجهوا لشراء الضروريات فقط ، ، كما يرى البعض أن مستوى المعيشة لم يتحسن بسبب زيادة معدلات البطالة والفقر ، حتى الأفراد الذين يعملون فى الأرض مازالوا يزرعون ويبيعون ، ولم يحدث لهم أى تغيير فى مستوى معيشتهم بل ازداد سوءاً مع ارتفاع أسعار الكيماويات ،

وارتفاع أسعار الوقود و النقل ، " مفيش أى تحسن ، الناس لسه زى ما هى فى نفس مستواهم ، والناس اللى بتشتغل فى الأرض لسه زى ماهى بتزرع ، وتبيع ، وكمان فى محاصيل أسعارها انخفضت ، ده غير إن أسعار الكيماوى زادت "

٣_ تغير الاتجاهات السياسية و الفكرية للناس فى القرية :

يرى أغلب المبحوثين أن القرية شهدت تغيراً ملحوظاً فى عملية المشاركة السياسية فى أعقاب الثورة ، و أرجعوا ذلك إلى زيادة وعيهم بالعملية السياسية ، كما أشار البعض إلى أن الإعلام قد لعب دوراً مهماً فى تغيير الاتجاهات السياسية للناس فى القرية خاصة برامج التوك شو ، " نعم حدث تغير ، ساعد عليه الإعلام وبرامج التوك شو" ، بل وتأثرهم ببعض الاعلاميين " هى المشكلة إن كل الكل بيتكلم فى السياسة ، والإعلام هو اللى بيوجه الناس وتوفيق عكاشة وأمثاله هما اللى بيوجهوا الإعلام والسياسة فى مصر ، بل إن بعض المبحوثين قد أشار إلى أن الناس أصبحوا محللين سياسيين سواء أكانوا على دراية بالأمور السياسية أم لا ، " زادت معدلات المشاركة السياسية كل الناس بتتكلم فى السياسة سواء كانوا على علم أو بدون علم ولكن الواضح هو زيادة حديث الناس فى جميع الأماكن والأوقات فى الأمور السياسية، و كذلك جرأة الناس فى النزول إلى الميادين وخوض المظاهرات أو ليسوا على علم بها " ، بينما أشار عدد قليل من المبحوثين إلي أنه لم يحدث أى تغيير فى عملية المشاركة السياسية بعد الثورة

" القرية من قبل ثورة ٢٥ يناير وهى بتشارك فى الانتخابات ، و الناس فى البلد أكثر مشاركة مش عشان فاهمين فى السياسة ، ولكن عشان إحنا بنقف مع بعض و نساند بعض فى الانتخابات فالموضوع مش جديد " ، أما عن أكثر الفئات مشاركة فى العملية السياسية فقد أشار أغلب المبحوثين إلى أن فئة الشباب و النساء هما الفئتان الأكثر مشاركة فى العملية السياسية ، و خاصة فئة السيدات ، " الستات حتى عددهم كان واضح بشكل كبير فى الانتخابات والاستفتاء " مما يدل على تغير الاتجاهات

السياسية و الفكرية للناس فى القرية " ، وأشار البعض الأخر إلى أن العمال الزراعيين أيضاً قد زادت مشاركتهم فى العملية السياسية " أعتقد فى الفترة الأخيرة أكثر الفئات مشاركة فى الانتخابات هم النساء والعمال الزراعيين لأن العاطفة لديهم أقوى "

٤ _ مدى تحسن مستوى التعليم بعد ثورة ٢٥ يناير :

أوضح المبحوثون أن العملية التعليمية فى القرية لم تشهد أى تحسن بعد ثورة ٢٥ يناير ، بل إن البعض يرى أن التعليم ازداد سوءاً بعد الثورة ، بسبب حالات التوقف المستمرة للعملية التعليمية ، والاضرابات ، وكذلك بسبب خوف الأهالى على أبنائهم الأمر الذى أدى إلى زيادة حالات الغياب بالمدارس ، كما أن التعليم يحتاج إلى دراسات متعمقة ، و ميزانية مناسبة للنهوض به وهو الأمر غير المتاح فى الوقت الحالى ، كما أنه يحتاج إلى فترة زمنية طويلة تسمح بإصلاحه ، " لم يتحسن التعليم سواء فى القرية أو فى المدن، لأن توقف العام الدراسى فى جميع مراحله بسبب المظاهرات وتخريب بعض المدارس وخوف الأهالى على أبنائهم من اللى بيحصل فى البلد فمكنش فيه حد بيروح المدارس، " مفيش تحسن فى التعليم ومشكلات التعليم زى ماهية ، ولكنها زادت سوءاً عن الأول بسبب ضعف الإمكانيات للدولة ومفيش دعم مادى من الحكومة"

ويمكن إجمال مشكلات العملية التعليمية فى القرية من وجهة نظر المبحوثين فيما يلى :

١ _ **قلة عدد المدرسين** ، بل عدم أداء البعض منهم لعمله بالصورة المطلوبة ، واعتمادهم على الدروس الخصوصية ، " لحد دلوقتى مفيش أى تحسن أو أشياء ملموسة وأهم المشكلات تتضح فى العجز فى عدد المدرسين، وبعضهم مش بيهتم بدوره فى المدرسة ، تراجع دور المدرسة وزيادة الدروس الخصوصية ."

٢_ **ارتفاع كثافة الطلاب فى الفصول و تكدسهم بها** ، " تعليم إيه مفيش أى تحسن فى التعليم خالص بالعكس ، فكثافة الفصل فى مدرسة (أحمد عرابى) بتوصل ل ٨٠ تلميذ فى الفصل هيكون فى تعليم إزاى " .

٣_ **اضطراب أحوال الدراسة** و توقفها فى بعض الأحيان بسبب الانفلات الأمنى الذى تعانى منه البلاد ، " التعليم إن تأثر فتأثر سلبي بسبب الإنفلات الأمنى والأخلاقى فى القرية وقلة احترام الطالب للمدرسة والمدرسين وعدم وجود الحرص على المستقبل التعليمى والطموح فى الوصول لهدف معين" .

٤_ **سوء الحالة الاقتصادية والذى أثر سلباً على المدارس و أولياء الأمور** الذين لم يستطيعوا شراء مستلزمات العملية التعليمية ، " مفيش تحسن ده زاد سوء بسبب حالة الناس الاقتصادية السيئة واللى خلت الناس مش قادرة على توفير أماكن جيدة للأطفال ولا توفير احتياجات المدارس المادية ،وده كان له أثر سلبى على المدارس و الولاد نفسهم " .

٥- **انخفاض ميزانية التعليم** والذى يعد سبباً مهماً من أسباب انهيار التعليم فى مصر .

٦_ **حالة الجرأة التى أصابت التلاميذ فى المدارس** بسبب اعتقادهم أنها حرية لدرجة أنهم أصبحوا يعتدون على المدرسين بالضرب و الإهانة مصر، " مفيش أى تحسن فى التعليم بل زاد سوءاَ بسبب سلوكيات بعض الطلبة واللى بقت غريبة على القرية ، فمثلا ممكن الولد يضرب المدرس أو يقل أدبه عليه ، " المدرسين بقوا بيخافوا من الطلبة "

٧_ **زيادة معدلات غياب التلاميذ و المدرسين** من المدارس بسبب خوف أولياء الأمور على أبنائهم وبسبب أحداث العنف التى شهدتها مصر ، " التعليم سواء فى

القرية أو فى المدن سيىء بل توقف العام الدراسى فى جميع مراحلة بسبب الكثير من المظاهرات وتخريب بعض المدارس وخوف الأهالى على أبنائهم من الأحداث السياسية الراهنة " .

٥_ مدى تغير معدلات التلوث فى القرية بعد ثورة ٢٥ يناير :

يرى أغلب المبحوثين أن معدلات التلوث قد زادت فى القرية فى الأونة الأخيرة ، وقد زادت بعد الثورة ، " بالتأكيد زادت معدلات التلوث فى القرية بسبب ضعف الرقابة وانعدام الإمكانيات" " طبعا زادت ، فجرارات القمامة بتيجى للقرية يومين فى الأسبوع وكذلك حرق قش الرز وبعدين المشرف بياخد خمسين جنية ويرحل بدون عمل محاضر"

وأرجعوا ذلك للأسباب الآتية :

١- ضعف الرقابة و عدم تقديم حلول بديلة للأسباب التى تؤدى للتلوث

٢-عدم صرامة القوانين و قلة الرقابة الحكومية ، "معدلات التلوث بتزيد سنة عن سنة لنفس الأسباب وهى حرق القش وحرق القمامة ورميها القمامة فى النيل وداه راجع لأن مفيش رقابة قوية وصارمة" بينما أشار البعض إلى أن معدلات التلوث مماثلة لما هى عليه قبل الثورة ، " غالبا نفس نسبة التلوث فمعدلات حرق القش لم تتغير هى قبل وبعد الثورة متساوية ،" كما أشار البعض إلى أنها زادت مع غياب الوحدات المحلية ، " نعم زادت مع غياب دور الوحدات المحلية" بينما يرى قلة من المبحوثين أن معدلات التلوث تختلف من قرية إلى أخرى ، " هناك بعض القرى الخدمة بها جيدة وهناك بعض القرى تحولت إلى مقالب زبالة ومصدر لأنواع كثيرة من التلوث بسبب قلة الرقابة الحكومية ،" و تتمثل مظاهر التلوث فى حرق القش وإلقاء القمامة فى الترع و عدم تطهير الترع لدرجة أن بعض الأماكن فى القرية أصبحت مقلب زبالة نتيجة لرمى القمامة بها ،وعدم الحفاظ على نظافتها .

٦_ مدى انتشار معدلات الجريمة فى القرية بعد ثورة ٢٥ يناير:

يرى أغلب المبحوثين أن معدلات الجريمة فى القرية قد زادت بعد الثورة ، ولكنها أقل بكثير مما هى عليه فى المدينة، ولكنها منتشرة بصورة كبيرة وقد تمثلت فى ازدياد معدلات جرائم السرقة ، وارتفاع معدلات الخطف وارتفاع معدلات الحوادث على الطرق وكذلك قطع الطرق" ، زادت معدلات الجريمة بشكل عام وزادت فى القرية بشكل خاص انتشار المخدرات ، وكمان حالات الخطف ، " كما زادت تجارة المخدرات فى القرية بعد ثورة ٢٥ يناير، " الجريمة زادت فى القرية زى السرقة وتجارة الحبوب المخدرات وده لضعف رقابة الدولة"، بينما يرى البعض أن معدلات الجريمة منخفضة فى القرية ماعدا تجارة المخدرات وتعاطيها ، كما زادت حالات البلطجة خاصة فى الفئة العمرية (١٥– ٢٠ سنة) " لم يحدث زيادة بل تشعر إن الشباب يميل للبلطجة وخاصة الفئة الصغيرة من ١٥– ٢٠ سنة وزادت تجارة الحبوب المخدرة "، وحالات عدم الاحترام واستهانة الصغير بالكبير ، وهى مظاهر لم تألفها القرية من قبل " زادت الفوضى وانتشار البلطجة وظهرت سلوكيات مش متعودين عليها من القرويين منها الاعتداء على الكبير والاستهانة بكثير من القيم ، بالإضافة إلى ظهور بعض حالات الخطف على الطرق الزراعية والسريعة ، والسرقة كمان على الطرق و الناس ما عدتش حاسة بالأمان ، وكمان ظهرت فكرة قطع الطرق من أجل الاعتراض والاعتصام أو الرفض لأى شيء لا يتماشى مع فكرهم " .

مدى انتشار الجرائم بالقرية :

يرى أغلب المبحوثين إلى أن ارتفاع معدلات الجرائم بالريف يرجع إلى حالة الانفلات الأمنى التى يعانى منها المجتمع المصرى ، وضعف دور الشرطة فى الحفاظ على الأمن ، كما أن الوحدات المحلية قد ضعف دورها الأمنى والاجتماعي بعد ثورة ٢٥ يناير ، إضافة إلى حالة الانهيار الأخلاقى التى يعانى منها المجتمع وخاصة بين فئة الشباب وتفسيرهم الخاطئ لمفهوم الحرية ، كما أرجع البعض ارتفاع معدلات السرقة إلى زيادة معدلات تعاطى المخدرات فى القرية ، كما أرجع البعض زيادة معدلات

جرائم السرقة إلى سوء الحالة الاقتصادية ، و ازدياد تعاطى المخدرات وتجارتها بالقرية ، " كترت معدلات الجريمة خاصة السرقة مع صعوبة الحالة الاقتصادية وقلة الدخل والضغوط الحياتية وده اللى خلى البعض يلجأ للسرقة والبلطجة" .

-أهم المشكلات فى القرية :

يرى أغلب المبحوثين أن المشكلات الصحية ومشكلات التلوث هما أبرز المشكلات التى تعانى منها القرية ، ولعل أبرزها المشكلات الصحية ، وذلك لعدم اهتمام الدولة بتوفير مراكز الرعاية المختلفة ،" التلوث ومفيش مستشفى بيشتغل طوال ٢٤ساعة "، وكذلك المشكلات التعليمية ، وعدم وجود مدرسة ثانوية بالقرية ، " نقص المدارس وخاصة فى مرحلة الثانوى والإعدادى وسوء الخدمات الصحية فى القرية " ، وعدم فاعلية مراكز الشباب فيها ،" الإهمال فى الرعاية الصحية ، وعدم وجود مراكز للشباب بشكل مفعل" ، بينما يرى البعض الأخر أن قريتهم تعد من أفضل القرى سواء فى الحالة الاقتصادية أو الاجتماعية ، وأن المشكلات الموجودة بها تعد مشكلات بسيطة كإلقاء القمامة ، وعدم رصف الطرق ، وأن هذه المشكلات فى مجملها ناجمة عن سلوكيات الناس الخاطئة ، " قريتنا من أكثر القرى ذات المستوى الاجتماعى والاقتصادى المرتفع ولكنها زى بقية القرى بتعانى من إلقاء القمامة فى بعض الشوارع ودى سلوكيات ناس ،

أو مشاكل بسيطة زى رصف الشوارع ، وده يرجع لسوء التخطيط فكل ما يترصف الطريق يظهر مشكلة، فى الصرف الصحى فيتم تكسير الرصيف مرة تانية وهكذا ، ويوجد القليل من الشباب اللى يببلطجوا ولكن الناس دائما نتتصدى لهم"

- **أبرز التغيرات فى القرية :**

يمكن إيضاح أبرز التغيرات فى القرية من وجهة نظر المبحوثين على النحو التالي:

١- انهيار الأخلاق وعدم احترام الصغير للكبير وهو ما يعد أمراً مختلفاً عن أخلاقيات القرية .

٢- البناء على الأرض الزراعية ، وعدم الاهتمام بقيمة الأرض .

٣- انتشار أعمال العنف و البلطجة و تعاطى المخدرات فى القرية .

٤- زيادة معدلات الجريمة ، وعدم الشعور بالأمان.

٥- الجدل المستمر فى السياسة دون فكر أو معرفة بالأمور السياسية .

نتائج الدراسة الميدانية :

توصل البحث إلى عديد من النتائج والتى يمكن إيضاحها على النحو التالى :

١- أن القرية شأنها شأن المدينة تأثرت بكل الأحداث السياسية والاقتصادية التى شهدها المجتمع المصرى .

٢- **الحالة الاقتصادية التى عاشها المجتمع المصرى** انعكست بدورها على القرية فقد أشار المبحوثون إلى أنها تأثرت بارتفاع الأسعار مثلها مثل المدينة لأنها أصبحت مجتمعاً مستهلكاً وليس منتجاً مثلما كان الحال فى الماضى ، كما أشار البعض إلى أن تأثير ثورة٢٥ يناير على القرية يعد تأثيراً سلبياً حالها حال كثير من المدن.

٣- أن فرص العمل عامة قد قلت بعد الثورة ، ليس فى القرية فقط بل على مستوى مصر كلها ، وذلك لأن الثورة أثرت على قطاع السياحة و الذى كان يعتمد عليه عدد كبير من شباب القرية الذين كانوا يعملون فى المناطق السياحية كشرم الشيخ و الغردقة ، كما أثرت أيضاً على فرص العمل فى بعض المصانع التى توقف بها الإنتاج نتيجة للإضرابات المتكررة .

٤- أوضحت الدراسة الميدانية أنه لا توجد بطالة فى الريف بالمعنى المفهوم للبطالة _عدم توافر فرص عمل _ سواء قبل أو بعد الثورة نظراً لوجود العمل الزراعى ، وإنما توجد بطالة موسمية فى القرية نتيجة لطبيعة العمل الزراعى وارتباطه بمواسم الزراعة و الحصاد.

٥- أوضحت الدراسة الميدانية أن **البطالة الموجودة بالريف** ظهرت مع توقف المصانع عن العمل وبخاصة أن هناك عدداً من الشباب – ليس بالقليل – يعمل فى المدن الصناعية كالعاشر من رمضان ، كما أن انهيار السياحة قد ساهم فى زيادة معدلات البطالة فى الريف لأن أغلب الشباب كان يسافر للعمل فى المدن السياحية كشرم الشيخ و الغردقة، ومع توقف السياحة أصبحوا عاطلين عن العمل ، إضافة إلى وجود فئة من الشباب لا ترغب أساساً فى العمل وتفضل حياة اللهو و السهر .

٦- أوضحت الدراسة الميدانية أن **من أهم أسباب عزوف القرويين عن العمل الزراعى** أنه غير مجد مادياَ نظراً لكونه عملاً موسمياً ، و أن الشباب الآن لا يُفضل العمل به وذلك لارتفاع الأسعار وزيادة المسئوليات لديهم ، وبحثهم عن مصدر ثابت للدخل فهم يفضلون السفر للخارج ، أو العمل فى المدينة بدخل ثابت، إضافة إلى ارتفاع نسبة الشباب المتعلم فى القرية ، ورغبة الأهالى فى التحاق أبنائهم بالوظائف الحكومية المختلفة التى تتناسب مع مؤهلاتهم الدراسية، وكذلك تطلعاتهم.

٧- يرى قليل من المبحوثين أنه لا يوجد القرويين عزوف من القرويين عن العمل الزراعى ، فالزراعة هى أساس الريف المصرى ، يعمل بها القرويون جميعهم حتى المتعلمين منهم و الموظفين.

٨- أوضحت الدراسة الميدانية أن الاتجاه إلى البناء على الأراضى الزراعية زاد بشكل ملحوظ عقب ثورة ٢٥ يناير ، وأن الأراضى الزراعية قد شهدت تعدياً واضحاً بالبناء عليها ، و أرجعوا ذلك إلى عديد من الأسباب كان أهمها : _رغبة الأهالى فى التوسع والبناء وإيجاد منازل جديدة و كبيرة ، وأفضل حالاً مما يسكنونها أو استخدامها كمصدر للدخل من خلال تأجيرها للأخرين ، كما لعب غياب الأمن والرقابة على الأراضي الزراعية دوراً مهماً و أساسياً فى اتجاه عديد

من الناس إلى تبوير أراضيها واستغلالها فى البناء عليها، عدم وجود أراضى مخصصة للبناء عليها فى القرية وضيق مساحتها، جهل الناس بقيمة الأرض الزراعية ، وتغليب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة.

٩- **فيما يتعلق بمدى تحقيق الثورة لأهدافها فى القضاء على الفقر** فقد أوضح المبحوثون جميعهم أن الثورة لم تحقق مطالبها بالقضاء على الفقر، بل إنها لم تحقق مطلباً واحداً من مطالبها ، و أرجعوا ذلك إلى عديد من الأسباب من أهمها الارتفاع المستمر فى الأسعار فى أعقاب الثورة ، زيادة أسعار البنزين و السولار والأزمات المتكررة منها والذى أدى بدوره إلى زيادة المواصلات وزيادة الأعباء على الناس ، بل إن البعض قد أرجع ذلك إلى زيادة المؤامرات على مصر ، واتفق المبحوثون جميعهم على أن معدلات الفقر قد زادت فى القرية بعد ثورة ٢٥ يناير ، و قد تنوعت تفسيراتهم لأسباب زيادتها بعد الثورة، فالبعض يرى أن القرية شأنها شأن المدينة تأثرت بزيادة الأسعار و توقف عجلة الانتاج ، ولكن القرية أقل بسبب معرفة الناس ببعضهم البعض ، وكذلك لوجود الجمعيات الأهلية بها التى تساعد الأسر الفقيرة.

١٠- فيما يتعلق بمدى تأثر القرية بوقف تصدير الحاصلات الزراعية فقد أشار أغلب المبحوثين إلى أن القرية لم تتأثر بوقف تصدير عديد من الحاصلات الزراعية ، وذلك لأن المزارع يقوم ببيع المحاصيل إلى التجار ، و المصدرون ، ومن ثم لم يتأثروا بذلك بينما تأثر التجار و المصدرين، كما أشاروا إلى أن القرية لم تتأثر كثيراً بسبب الاعتماد على السوق المحلى ، بينما أشارت أقلية من المبحوثين إلى أن الحالة الاقتصادية بالقرية قد تأثرت بوقف تصدير بعض الحاصلات الزراعية ومنها البطاطس وذلك لأن الزراعة من وجهة نظرهم لم تعد تأتي بعائد مناسب.

ثالثاً التغيرات الاجتماعية فى القرية بعد ثورة ٢٥ يناير :

١١- **فيما يتعلق بالخدمات الصحية فى القرية بعد ثورة ٢٥ يناير** : فقد أوضحت نتائج الدراسة أن القرية تعانى من سوء الخدمات الصحية سواء قبل الثورة أو بعدها ، ولكن زادت سوءًا بعد ثورة ٢٥ يناير، فلا توجد مستشفيات فى القرية مجهزة لخدمة المواطنين ، كما أن الوحدة الصحية بالقرية لا يتوافر بها الأطباء أو الأدوية اللازمة لعلاج المرضى، وقد ازداد الأمر سوءاً بعد الثورة بسبب عدم الرقابة على الوحدات الصحية ، وعدم توافر العاملين بها ، كما اختفت التطعيمات و الأدوية ، ولا يوجد بالقرية سوى العيادات و الصيدليات الخاصة أما الخدمات الحكومية فغير متوافرة بالوحدة الصحية بالقرية.

١٢- **فيما يتعلق بمستوى المعيشة** فقد أوضحت نتائج البحث أن مستوى المعيشة لم يتغير إلى الأحسن بل زاد الوضع سوءاً بعد الثورة ، وذلك بسبب حالة الركود الاقتصادي التي يعانى منها المجتمع المصرى كله و القرية على وجه الخصوص ، وقد ساعد ارتفاع الأسعار على عدم تحسن مستوى المعيشة ، حتى مع زيادة مرتبات الموظفين بعد الثورة فلم يشعروا بتحسن فى مستوى معيشتهم، ، وذلك بسبب غلاء الأسعار و انخفاض القيمة الشرائية للجنيه.

١٣- كما يرى البعض أن مستوى المعيشة لم يتحسن بسبب زيادة معدلات البطالة والفقر ، حتى الأفراد الذين يعملون فى الأرض مازالوا يزرعون ويبيعون ، ولم يحدث لهم أى تغيير فى مستوى معيشتهم بل زاد سوءاً مع ارتفاع أسعار الكيماويات ، وارتفاع أسعار الوقود و النقل.

١٤- فيما يتعلق بمستوى المشاركة فى العملية السياسية فقد أوضحت نتائج البحث أن القرية شهدت تغيراً ملحوظاً فى عملية المشاركة السياسية فى أعقاب الثورة، و أرجعوا ذلك إلى زيادة وعيهم بالعملية السياسية ، كما أشار البعض إلى أن الاعلام قد لعب دوراً مهماً فى تغيير الاتجاهات السياسية للناس فى القرية خاصة برامج التوك شو ، بل وتأثرهم ببعض الاعلاميين.

١٥- **أما عن أكثر الفئات مشاركة فى العملية السياسية** فقد أشار أغلب المبحوثين إلى أن فئة الشباب و النساء هما الفئتان الأكثر مشاركة فى العملية السياسية ، و خاصة فئة السيدات مما يدل على زيادة وعى القرويين بأهمية المشاركة فى العملية السياسية .

١٦- **فيما يتعلق بمستوى التعليم بالقرية** فقد أوضحت النتائج أن العملية التعليمية فى القرية لم تشهد أى تحسن بعد ثورة ٢٥ يناير ، بل إن البعض يرى أن التعليم ازداد سوءاً بعد الثورة ، بسبب حالات التوقف المستمرة للعملية التعليمية ، والاضرابات ، وكذلك بسبب خوف الأهالي على أبنائهم ، الأمر الذى أدى إلى زيادة حالات الغياب من المدارس.

١٧- **و يمكن إجمال أهم مشكلات التعليم فيما يلى :** قلة عدد المدرسين ، بل عدم أداء البعض منهم لعمله بالصورة المطلوبة ، واعتمادهم على الدروس الخصوصية ، ارتفاع كثافة الطلاب فى الفصول و تكدسهم بها ، اضطراب أحوال الدراسة و توقفها فى بعض الأحيان بسبب الانفلات الأمنى الذى تعانى منه البلاد ، سوء الحالة الاقتصادية والذى أثر سلباً على المدارس و أولياء الأمور الذين لم يستطيعوا شراء مستلزمات العملية التعليمية ، انخفاض ميزانية التعليم والذى يعد سبباً مهماً من أسباب انهيار التعليم فى مصر ، حالة الجرأة التى أصابت التلاميذ فى المدارس بسبب اعتقادهم أنها حرية لدرجة أنهم أصبحوا يعتدون على المدرسين بالضرب و الإهانة .

١٨- **فيما يتعلق بالتلوث فى القرية :** فقد أوضحت النتائج أن معدلات التلوث قد زادت فى القرية فى الآونة الأخيرة ، ومن ثم فقد زادت بعد الثورة ، والسبب فى ذلك ، ضعف الرقابة و عدم تقديم حلول بديلة للأسباب التى تؤدى للتلوث ، و عدم صرامة القوانين و قلة الرقابة الحكومية ، كما أشار البعض إلى أنها زادت مع غياب دور الوحدات المحلية ، و تتمثل مظاهر التلوث فى حرق القش وإلقاء

القمامة فى الترع و عدم تطهيرها لدرجة أن بعض الأماكن فى القرية أصبحت مقلب زبالة نتيجة لرمى القمامة بها ، وعدم الحفاظ على نظافتها ، و أن معدلات التلوث تختلف من قرية لأخرى .

١٩- **فيما يتعلق بارتفاع معدلات الجريمة :** فقد أوضحت النتائج أن معدلات الجريمة فى القرية قد زادت بعد الثورة ، ولكنها أقل بكثير من المدينة، وقد تمثلت فى ازدياد معدلات جرائم السرقة ، وارتفاع معدلات الخطف ، وارتفاع معدلات الحوادث على الطرق وكذلك قطع الطرق،

كما زادت تجارة المخدرات ، وأعمال البلطجة فى القرية بعد ثورة ٢٥ يناير، كما زادت حالات البلطجة وبخاصة فى الفئة العمرية (١٥- ٢٠ سنة) ، وكذلك عدم الاحترام واستهانة الصغير بالكبير ، وهى مظاهر لم تألفها القرية من قبل.

٢٠- **يرجع ارتفاع معدلات الجرائم بالريف إلى حالة الانفلات الأمنى** التى يعانى منها المجتمع المصرى ، وضعف دور الشرطة فى الحفاظ على الأمن ، كما أن الوحدات المحلية قد ضعف دورها الأمنى والاجتماعي بعد ثورة ٢٥ يناير، إضافة إلى حالة الانهيار الأخلاقى التى يعانى منها المجتمع وبخاصة بين فئة الشباب وتفسيرهم الخاطئ لمفهوم الحرية ، وانتشار المخدرات فيما بينهم .

٢١- **فيما يتعلق بأهم المشكلات التى تعانى منها قرية الطويلة** : فقد أشارت النتائج إلى أن المشكلات الصحية ومشكلات التلوث هما أبرز المشكلات التى تعانى منها القرية ، ولعل أبرزها المشكلات الصحية ، وذلك لعدم اهتمام الدولة بتوفير مراكز الرعاية المختلفة ، إضافة إلى مشكلات التعليم .

٢٢ - **فيما يتعلق بأبرز التغيرات فى القرية من وجهة نظر المبحوثين**

فيمكن إيضاحها على النحو التالي :

١_ انهيار الأخلاق وعدم احترام الصغير للكبير وهو ما يعد أمراً مختلفاً عن أخلاقيات القرية .

٢_ البناء على الأرض الزراعية ، وعدم الاهتمام بقيمة الأرض .

٣_ انتشار أعمال العنف و البلطجة و تعاطى المخدرات فى القرية .

٤_ زيادة معدلات الجريمة ، وعدم الشعور بالأمان.

٥_ الجدل المستمر فى السياسة دون فكر أو معرفة بالأمور السياسية .

٢٣- **سوء الحالة الاقتصادية ، وحالة الركود الاقتصادى التى أعقبت ثورة ٢٥ يناير** كان لها بالغ الأثر على القرية ، فقد أثرت على كافة مناحى الحياة بها ، كما كان لها أثر بالغ على انتشار الجرائم ، وارتفاع معدلات الفقر ، وسوء الأحوال المعيشية ، وارتفاع معدلات البطالة

٢٤ – **لم تحقق ثورة يناير ما قامت من أجله وهو العيش والحرية والعدالة الاجتماعية** ، بل ازداد الأمر سوءاً وزادت معها حالات الفقر، والبطالة ، وقلت مستويات المعيشة ، وتدهورت المؤسسات الخاصة بتقديم الخدمات للمواطنين كالمستشفيات والعملية التعليمية ، ويرجع ذلك إلى انتشار الاعتصامات و الإضرابات عن العمل ، وكذلك الفهم الخاطئ للثورة بأنها تمرد على الوضع القائم وعدم الرغبة فى تعديله ، كما أن الثورة قد تعرضت لعديد من المؤامرات التى حالت دون تحقيق أهدافها .

٢٥ – **أدت حالة الانفلات الأمنى التى عانت منها البلاد عقب الثورة إلى انتشار الجرائم** فى القرية خاصة جرائم السرقة، والخطف، وزادت حالات قطع الطرق اعتراضاً على بعض الأحداث السياسية وعدم وجود رقابة ، وزيادة معدلات البناء على الأرض الزراعية وتجريفها لعدم وجود رقابة من قبل الدولة ، وعدم تفعيل القوانين ، وكذلك عدم فاعلية دور الوحدات المحلية .

٢٦_ **أدى التفسير الخاطئ لمفهوم الحرية إلى انتشار قيم غريبة عن القرية** ، مثل عدم احترام الصغير للكبير ، و انتشار تعاطى المخدرات فى القرية ، وقيام

بعض الشباب بأعمال بلطجة وعنف وبخاصة فى الفئة العمرية (١٥- ٢٠) سنة ، وهى قيم لم تألفها القرية .

المراجع و المصادر :

١. **منصور مغاورى حسن** ، اثر التحولات الاقتصادية والاجتماعية في مصر على العمالة الزراعية ،المركز القومى للبحوث الاجتماعية و الجنائية ، المؤتمر السنوى الخامس ، أبريل ٢٠-٢٣ أبريل ، ص ١٩٧- ٢٠٠.

٢. **محمود عبدالحميد ،ناجى بدر**، التغير فى بناء المجتمع الريفى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٥، ٢١٢،٢١١.

٣. **عبدالفتاح عبدالنبى** ، الاعلام والواقع الثقافى في القرية المصرية ، ،المركز القومى للبحوث الاجتماعية و الجنائية ، المؤتمر السنوى الخامس ، ٢٠-٢٣ أبريل . ٢٠٠٣ص ٢٦١، ٢٦٢.

٤. **عبدالهادى الجوهرى** ، قاموس علم الاجتماع ، المكتب الجامعى الحديث ، الاسكندرية ، ١٩٩٨، ص ٦٥.

٥. **عاطف غيث** ، قاموس علم الاجتماع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٧، ص٤١٥.

٦. **فادية عمر الجولانى** ، المجتمع " الأنساق التقليدية المتغيرة " المكتبة المصرية للطباعة والنشر و التوزيع ، الإسكندرية ،٢٠٠٤ ، ص١٤-١٥.

٧. **سلوى عبد الحميد الخطيب** ، نظرة في علم الاجتماع المعاصر ، مكتبات مؤسسة الأهرام ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ١٢١.

٨. **كمال التابعى ، على المكاوى** ، علم الاجتماع العام ، دار النصر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٢ ، ص ٦١.

٩. **سامية الساعاتى** ، علم اجتماع المرأة ،رؤية معاصرة لأهم قضاياها ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ، القاهرة ، ٢٠٠٣، ص ٨٧.

١٠. **محمد عبد المولى الدقش** ، التغير الاجتماعى بين النظرية و التطبيق ، دار مجدلاوى للنشر و التوزيع ، ٢٠٠٠، ص ٢٨٨.

١١. **أحمد زايد و اعتماد علام** ، التغير الاجتماعى ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص٢١

١٢. **عبد الباسط حسن**، علم الاجتماع ، مكتبة غريب ، القاهرة ، ١٩٨٢، ص ٤٨٦.

١٣. **أحمد السيد النجار** ، الثورة و مواجهة معضلات الاقتصاد المصرى ، كراسات استراتيجية ، ع ٢١٧، مطبوعات مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية ، ٢٠١١ ، ص ١٦،١٧.

١٤. **الخولي سالم إبراهيم الخولي** ، التركيبة الاجتماعية والأوضاع الراهنة في الريف ، http://www.lchr-eg.org/land-and-farmer/130 2013 .

١٥. **محمد ياسر الخواجة** ، المشكلات الاجتماعية رؤية نظرية و نماذج تطبيقية ، مصر العربية للنشر و التوزيع ،القاهرة ، ٢٠١١، ص ١٩٩، ٢٠٠.

١٦. **عبد الباسط عبد المعطى** ، القرية المصرية دراسات فى علم الاجتماع الريفى ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، ١٩٩٩، ص ٢١٣،٢١٤.

١٧. **كمال التابعى** ، مقدمة فى علم الاجتماع الريفى ، الدار الدولية للنشر و التوزيع، القاهرة ،٢٠٠٧، ٢٢٥.

١٨. **نبيه العلقامى** ، الشباب رؤية واقعية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، ٢٠٠١، ص ١١٦ ، ١١٨ .

١٩. **منصور مغاورى حسن** ، مرجع سابق . ص ٢٢٦.

٢٠. **أوزال عبد القادر** ، ملاحظات حول الفقر في العالم ، www.kantakji.com/media/3957/2106.doc

٢١. **هناء خير الدين ، هبه الليثى** ، النمو الاقتصادى وتوزيع الدخل و الحد من الفقر ، كتاب الأهرام الاقتصادى ، ع ٢٤٢، نوفمبر ٢٠٠٧، ص ٥.

٢٢. **على عزب ، و أخرون** ، تنمية المجتمع من التحديث إلى العولمة ، دار الفجر للنشر و التوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٣، ص ١٧١.

٢٣.**أحمد صقر عاشور** ، مصر بعد ٢٥ يناير الإصلاح و إعادة البناء المؤسسى ، مركز الأهرام للنشر و الترجمة و التوزيع ، القاهرة ، ٢٠١٢ ، ص ١٢١.
٢٤.**الخولي سالم إبراهيم الخولي** ، مرجع سابق .
٢٥.**أحمد صقر عاشور**، مرجع سابق ، ص ١٢١ .
٢٦.**محمد نبيل جامع** ، اجتماعيات التنمية الاقتصادية لمواجهة العولمة وتعزيز الأمن القومى ، دار غريب للطباعة والنشر ، القاهرة ، ٢٠٠٠، ص١٥.
٢٧.**كمال التابعى**، مقدمة فى علم الاجتماع ، مرجع سابق ، ٢٢٣، ٢٢٥،
٢٨.**الخولي سالم إبراهيم الخولي** ، مرجع سابق
٢٩. **عبد الباسط عبد المعطى ، و حسنين كشك** ، أهم التغيرات الاجتماعية في القرية المصرية ذات الصلة بمسائل السكان ، المؤتمر السنوى الخامس ، بعنوان التغير الاجتماعى في المجتمع المصرى خلال خمسين سنة ٢٠-٢٣ أبريل ٢٠٠٣ ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية و الجنائية . ص ٢٢١ .
٣٠.**محمود عبدالحميد ،ناجى بدر**، مرجع سابق ، ص ٢٤٥، ٢٤٦.
٣١.**محمد ياسر الخواجة** ، مرجع سابق ، ص ١٣٢، ١٣٣.
٣٢.**كمال التابعى** ، وعلى المكاوى ، مرجع سابق ، ص ٣٥٢.
٣٣.**الخسائر ٤٤ألف فدان فى ثلاث سنوات** بسبب التعديات على الأراضى الزراعية . http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1574480&eid=8405
٣٤.**هانى نصار** ، التعدى على الأراضى الزراعية الآثار وسبل الحل ، http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1574466&eid=8163
٣٥.**سالم بن محمد السالم** ،التحول نحو المجتمع المعرفي : الفرص والتحديات ، مجلة دراسات المعلومات ،ع٩. شوال، ١٤٣١ الموافق سبتمبر،٢٠١٠ http://informationstudies.net/issue_list.php?action=getbody&titleid4
٣٦.**هدى زوير الدعمي** ،الاستثمار في التعليم مدخل عام للتنمية المستدامة، مركز انماء للبحوث والدراسات،٢٠١٠، ص ٥.

٣٧.**كمال التابعى** ، وعلى المكاوى ، مرجع سابق ، ص ٢٤١.
٣٨.**كمال التابعى** ، مقدمة فى علم الاجتماع الريفى ، مرجع سابق ، ص ٢٤١.
٣٩.**سامية إبراهيم السيد** ، النسق القيمى ودوره فى تحقيق التنمية المتكاملة فى القرية المصرية ، فى المؤتمر العربى الأقليمى ، الترابط بين الريف و الحضر، المحور الثالث ، القاهرة ١٥-١٨ ديسمبر ٢٠٠٥ ، ص ١٩.
٤٠.**مصر تقرير التنمية البشرية ٢٠١٠**، شباب مصر بناة المستقبل ، تحرير ، هبه حندوسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائى ، ٢٠١٠، ص ٤.
٤١.**أحمد صقر عاشور** ، مرجع سابق ، ص ١١٤ ، ١١٥ .
٤٢. **صلاح فضل ، محسن يوسف** ، التجارب الناجحة المؤتمر الثانى للاصلاح العربى ، منتدى الاصلاح العربى ، مكتبة الاسكندرية ، ٢٠٠٦ ، ص ٦٣.
٤٣. **أحمد صقر عاشور** ، مرجع سابق ، ص ١١٥.
٤٤.نفس المرجع السابق ، ص ١١٦ ، ١١٧ .
٤٥.**محمدعبد الرازق إبراهيم ، هانى محمد يونس موسى** ، القيم لدى شباب الجامعة فى مصر ومتغيرات القرن الحادي والعشرين، مجلة كلية الآداب جامعة بنها،
related:faculty.ksu.edu.sa/74631/Documents/%D8%A8%D8%AD%D8%
٤٦.**أحمد صقر عاشور** ، مرجع سابق ، ص ١١٥.
٤٧.**الخولي سالم إبراهيم الخولي** ، مرجع سابق ، ص ٤ ، ٥ .
٤٨.**المبادرة المصرية للحقوق الشخصية** ، الحق فى الصحة ماذا يعنى لسكان مصر ؟ ، ورقة عمل مقدمة من ائتلاف المنظمات غير الحكومية المعنية لحقوق اللاجئين ، ٢٠١٠، www.eipr.orgleipr@eipr.orgpdf
٤٩.**علاء شكر** ، مقدمة عن التطور التاريخى للرعاية الصحية فى مصر ، فى الحالة الصحية و الخدمات الصحية فى مصر ، جمعية التنمية الصحية و البيئية، القاهرة ، ، ٢٠٠٥، ص ١١٦

٥٠. **المبادرة المصرية للحقوق الشخصية** ، الحق فى الصحة ماذا يعنى لسكان مصر ، مرجع سلبق ، ص ٨ .

٥١. **صلاح فضل ، محسن يوسف** ، مرجع سابق ، ص ١٨٥.

52. **Norman, K,Denzin ,** Postmodernist Feminism, in Encyclopediaof socialTheory,V2, by, George Retize, Sage Publications, Thousand oks, London , New Delhi , 2005, p 582 .

53. **Ronald Inglehart , Globalization** and Postmodern Values , by the center for Strategic and International Studies and the Massachusetts Institute of Tecnology The Washington Quarterly, 1999,p 215 .

٥٤. **طلعت عبد الحميد و آخرون** ، الحداثة .....ما بعد الحداثة ، دراسات فى الأصول الفلسفية للتربية ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ ، ص ١٧٥، ١٧٦.

٥٥. **رأفت، محمد جلال** ، دراسة تحليلية لاتجاهات التغير ا الاجتماعى بقرية ميت أبو الكوم. رسالة دكتوراه ، ١٩٨٤، كلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان

٥٦. **عبير فؤاد أحمد شريف** ، التصورات الإجتماعية والسياسية للشباب الجامعى فى مصر دراسة ميدانية مقارنة على عينة من طلاب جامعتى المنصورة والأزهر ، ماجستير ، ٢٠٠٢ .

٥٧. **منصور مغاورى حسن** ، أثر التحولات الاقتصادية و الاجتماعية في مصر على العمالة الزراعية ، في ، المؤتمر الخامس (التغير الاجتماعى في المجتمع المصرى خلال خمسين عاماً) ، في الفترة من ٢٠– ٢٣ أبريل ، ٢٠٠٣ ، المركز القومى للبحوث الاجتماعية و الجنائية ، القاهرة ، ٢٠٠٣ .

٥٨. **إياد محمد عماوى** ملامح التغير الاجتماعى فى الريف الفلسطينى ، دراسة ميدانية لعادات الزواج فى ثلاث قرى بمحافظة طولكرم ، ٢٠٠٨.

٥٩. **فريحة أبوبكر علي الزواوي** ، التغير الاجتماعي والتحديث وعلاقته بتغير الشخصية في المجتمع القروي، قرية زلة نموذجا ، رسالة ماجستير، جامعة التحدي /سرت / ليبيا ، ٢٠٠٩

٦٠. **الخولي سالم إبراهيم الخولي** ، التركيبة الاجتماعية والأوضاع الراهنة في الريف ، يوليو ٢٠١٣ http://www.lchr-eg.org/land-and-farmer/130-.html

61. Aine Macken- Walsh, Barriers to Change : a Sociological Study of Rural Development in Ireland, Teagasc Rural Economy Research center , 2009 .
62. Luis Ortiz-Echevarria , Narratives of Social Change in Rural BURYATIA, Russia , Anthropology These paper 36, Collage Of Arts and Science , Georgia State University, Department of Anthoroplogy,20

.